دراسات عالمية



شرق أفريقيا
الأمن وإرث الهشاشة

جيلبرت خادياجالا



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

العدد 86

شرق أفريقيا

الأمن وإرث الهشاشة

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في أبوظبي بتاريخ 14 آذار/ مارس 1994، كمؤسسة بحثية مستقلة تعنى بدراسة القضايا الاستراتيجية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمعلوماتية، التي تهم دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي خصوصاً والعالم العربي عموماً، ومتابعة أهم المستجدات الإقليمية والدولية.

وفي إطار التفاعل الثقافي والتعاون العلمي، يصدر المركز سلسلة **دراسات عالمية** التي تعنى بترجمة أهم الدراسات والبحوث التي تنشر في دوريات عالمية مرموقة، وتتصل موضوعاتها باهتمامات المركز العلمية، كما تهتم بنشر البحوث والدراسات بأقلام مشاهير الكتاب ورجال السياسة.

ويرحب المركز بتلقي البحوث والدراسات المترجمة، وفق قواعد النشر الخاصة بالسلسلة.

دراســات عـالميــة

شرق أفريقيا
الأمن وإرث الهشاشة

جيلبرت خادياجالا

العدد 86

تصدر عن



مركـز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الاستـراتيجيـة

محتوى الدراسة لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

This is an authorized translation of *Eastern Africa: Security and the Legacy of Fragility* by Gilbert M. Khadiagala. This article has been published by International Peace Institute, Africa Program Working Paper Series (October 2008). The ECCSR is indebted to the author and to the publisher for permitting the translation, publication and distribution of this work under its name.

الطبعة الأولى 2009

ISSN 1682-1211

النسخة العادية ISBN 978-9948-14-197-6

النسخة الإلكترونية ISBN 978-9948-14-198-3

توجه المراسلات باسم رئيس تحرير سلسلة **دراسات عالمية**

على العنوان التالي:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص ب: 4567

أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044541-9712+

فاكس: 4044542-9712+

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

المحتويات

تقديم: تيري رود لارسن 7
مقدمة 11
التحديات الرئيسية.. 12
آليات التصدي للتحديات القائمة.. 31
السيناريوهات والتوصيات 38
خاتمة 47
الهوامش.. 49
مراجع إضافية 57

تقديم

إن الطيف الواسع من المبادرات التي تطرحها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الفرعية على صعيد حفظ السلام وصنعه وبنائه في أفريقيا، تشير إلى ظهور شكل جديد من أشكال الشراكة المتعددة المستويات في السعي لإيجاد حل سلمي للصراعات في أفريقيا. ومع التراجع الكبير في العدد الإجمالي للصراعات في القارة خلال العقد الماضي، أصبح هناك إدراك واسع لفرص خلق مستقبل أكثر استقراراً وسلماً في أفريقيا. لكن يوجد – أيضاً – وعي عميق بمدى هشاشة اتفاقيات السلام التي تم التوصل إليها مؤخراً، سواء في كينيا أو ليبيريا أو ساحل العاج. كما أن استمرار العنف في السودان وجمهورية الكونجو الديمقراطية وزيمبابوي، والغياب الذي طال أمده لحكومة مركزية قابلة للحياة في الصومال، واستمرار التوتر بين إثيوبيا وأريتريا، على سبيل المثال لا الحصر، أمور تعكس الإرث المكون من نزاعات تاريخية لم تُحسم، وصراعات مستمرة على السلطة.

وقد اختارت لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة بوروندي وسيراليون نقطتي بداية لجهودها، وهي ستعكف قريباً على معالجة التحديات الأمنية التي تواجه غينيا بيساو التي أصبحت نقطة عبور رئيسية لتجارة المخدرات ما بين أمريكا الجنوبية وأوربا. لكن الوقت مايزال مبكراً للتعرف إلى تأثير لجنة بناء السلام، من حيث تعزيز الحكم الصالح وتسهيل النمو الاقتصادي. وعلى العموم، فإن التقدم نحو السلام المستدام والتنمية الاقتصادية المجدية في أفريقيا يظل متقلباً وضبابياً.

وفي الفترة 11–12 نيسان/ إبريل عام 2008، استضاف المعهد الدولي للسلام، بالاشتراك مع مركز كوفي عنان الدولي للتدريب على حفظ السلام، اجتماعاً لممثلي المجتمع المدني، والأكاديميين في أفريقيا، في مدينة أكرا، بغانا؛ للنظر في «التحديات الأمنية في أفريقيا: القدرات الإقليمية على الاستجابة». وفي الفترة 1 – 3 حزيران/ يونيو عام 2008، عقد المعهد الدولي للسلام، بالتعاون مع وزارة الدفاع ووزارة الشؤون الأوربية والدولية في النمسا، ندوة تحت عنوان: «التصدي للأزمة في أفريقيا: تعزيز القدرات المتعددة الأطراف من أجل السلام

والأمن». وقد سعى كل اجتماع لتحديد أهم الاتجاهات التي تواجه القارة، ولطرح مقاربات استراتيجية فاعلة وواسعة المدى؛ للتصدي للتحديات الجديدة التي تواجه أفريقيا في القرن الحادي والعشرين. وقد تمخضت المناقشات عن النقاط الرئيسية الخمس الآتية:

1. تواجه أفريقيا الكثير من التحديات العالمية في عالم سريع التغير، فما من جزء في العالم أكثر من أفريقيا معاناة من الاحترار العالمي، ولا توجد شعوب أكثر تضرراً من شعوبها من ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، بينما يتأثر الأفارقة تأثراً شديداً بمظاهر انعدام العدالة التي يتسم بها النظام التجاري الدولي الحالي. وفي الوقت ذاته، فإن على الأفارقة مواجهة عواقب سوء الحكم والفساد والصراعات بين الدول، وداخلها، في الفترة التي أعقبت الحرب الباردة، وكذلك مواجهة الحاجة الملحة إلى إصلاح "الدول الفاشلة"، أو تلك التي هي في طريقها إلى الفشل، أو الاستبدال بها.

2. عن أي أفريقيا نتحدث؟ هل هي أفريقيا عام 2008، أو عام 2020، أو عام 2050؟ فبينما نتعامل وأزمات اليوم، توجد حاجة ملحة إلى أن نتطلع إلى المستقبل؛ فبحلول عام 2050، من المقدر أن يبلغ عدد سكان القارة 1.9 مليار نسمة؛ أي قرابة مليارى نسمة، وبينما تتسارع وتيرة التغير على الصعيد الدولي، فإن تطور القدرات المؤسسية للاتحاد الأفريقي وللمنظمات الإقليمية الفرعية الأفريقية على الاستجابة للتحديات الجديدة يظل بطيئاً ومحفوفاً بالتحديات؛ فكيف يمكن الإسراع بوتيرة تعزيز تلك القدرات؟ وكيف يمكن تحديد الميزات النسبية بين المنظمات الدولية والقارية والإقليمية الفرعية، وتعزيزها؟

3. على من تقع المسؤولية؟ إن الاتفاق على إرساء توازن ملائم بين مسؤولية الدول ومسؤولية المجتمع الدولي في مواجهة العنف العرقي داخل الدول مايزال من الموضوعات التي تدور مناقشات ساخنة بشأنها، ولكن من بين الأمور التي أصبحت تلقى قبولاً واسعاً الآن، في أعقاب المآسي التي شهدها عقد التسعينيات من القرن العشرين، أن المجتمع الدولي لا يمكنه أن يقف موقف المتفرج إزاء الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والتطهير العرقي، والجرائم ضد الإنسانية. فقد أكد نص القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي لعام 2000، حق الاتحاد في التدخل لوقف الإبادة

الجماعية، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية التي تقع في إحدى دوله الأعضاء. وقد أيدت قمة لقادة العالم عُقدت في أيلول/ سبتمبر عام 2005، مفهوم «مسؤولية الحماية»، بيد أن «مسؤولية الحماية» لا ترتبط أساساً بالتدخل العسكري؛ ذلك أن فكرة «السيادة بوصفها مسؤولية» تركز على بناء قدرات الدول على منع مثل تلك الجرائم والانتهاكات في المقام الأول. إن على جميع الدول أن تتحمل المسؤولية عن السلامة والرفاهية لشعوبها؛ لكن إذا أخفقت تلك الدول إخفاقاً بيِّناً في ذلك، فعندئذٍ يتعين على المجتمع الدولي الكبير أن يتحرك. ولعل انعكاسات مدى الصعوبة التي تتحول بها الكلمات إلى أفعال؛ سببها العنف المستمر في دارفور، والصعوبات المرتبطة بنشر القوة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة؛ فما الذي مايزال يتعين القيام به حتى تتوافر لدى الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأفريقية القدرة على وضع تلك الالتزامات موضع التنفيذ؟ وما الذي يستطيع اللاعبون الدوليون القيام به للمساعدة في هذا المضمار؟

4. لاعبون جدد وصراعات قديمة: تبدي الدول الأوروبية الرئيسية والاتحاد الأوربي والولايات المتحدة اهتماماً جديداً بتعزيز القدرات الأفريقية على إدارة الصراعات. وفي الوقت ذاته، تتولى الصين والهند – وهما اللاعبان الجديدان في القارة – تنفيذ استثمارات ضخمة في مجال البنى الأساسية والتنمية الاقتصادية في أفريقيا. ومع مراعاة الحساسيات الأفريقية الناشئة عن ماضي أوربا الاستعماري في أفريقيا، توجد فرصة لإرساء شراكات جديدة على أساس الواقع المعاصر؛ فإلى أي مدى يمكن مواءمة تلك المصالح المتباعدة؟ وإلى أي مدى يمكن استبدال أجندات للتعاون على أساس المصلحة المشتركة بالشك وعدم الثقة التاريخيين في إنهاء الصراعات القديمة، وطرح أجندات اقتصادية مستدامة؟

5. إن حفظ السلام لا يكفي، لا بد من إقامة الجسر المؤدي إلى بناء السلام: إن نشر قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وللاتحاد الأفريقي لمعالجة الصراعات القائمة أمر مهم، ولكنه لا يكفي للتصدي للتحديات المستقبلية، كما أن مشاركة المؤسسات الحكومية والدولية هي أيضاً لا تكفي. إن المفكرة "الأجندة" الخاصة بإعادة البناء في فترة ما بعد الصراع ستكون طويلة وشاقة، ولا بد من إيجاد الحوافز والمشجعات،

بنوعيها المادي والأخلاقي؛ من أجل مشاركة المجتمع المدني الأفريقي، والمنظمات غير الحكومية الدولية، والشتات الأفريقي في تقرير مستقبل القارة، وسيتطلب ذلك انفتاحاً من نوع جديد لدى الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والحكومات الأفريقية، ولدى الأطراف الخارجيين كذلك.

إن الكثير من التحديات الأكثر خطورة أمام الأمن البشري والدولي - إن لم نقل جميع التحديات - يرتبط ارتباطاً خاصاً بالقارة الأفريقية. وسيتأثر مستقبل أفريقيا تأثراً مباشراً بالجدل الدولي الدائر حول تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي، وحول كيفية الاستجابة للضغوط الناشئة عن الزيادة السكانية ومتطلبات الهجرة الدولية، وحول التأثير العالمي لانتشار الأمراض والأوبئة، بما تضعه هذه الأمور من تكاليف اقتصادية وبشرية باهظة على عاتق القارة.

وبهذا الصدد، يقدم المعهد الدولي للسلام سلسلة من أوراق العمل بشأن القدرات الإقليمية على الاستجابة للتحديات الأمنية في أفريقيا. وتشكل هذه الأوراق جزءاً من مبادرة في مجال الأبحاث وتسهيل السياسات العامة، اتخذها برنامج أفريقيا التابع للمعهد الدولي للسلام، وسوف تستمر أربع سنوات؛ بهدف شحذ الأفكار الجديدة بشأن التحديات الكثيرة التي تواجه القارة الأفريقية خلال السنوات والعقود القادمة. وتسعى كل ورقة من تلك الأوراق إلى معالجة جانب أو أكثر من الجوانب ذات الصلة بالقضايا المحددة سابقاً، من منظور التحديات التي تواجه أحد الأقاليم الخمسة، وهي: شمال أفريقيا، وجنوب أفريقيا، ووسط أفريقيا، وشرق أفريقيا، وغرب أفريقيا. إن هناك الكثير من المعالم المشتركة بين الأزمات والتحديات التي يواجهها كل إقليم. ويحدوني الأمل أن تتفكر، في أثناء قراءتك هذه الورقة، في السبل المثلى التي يمكن من خلالها أن نسهم جميعاً في تعزيز القدرات الأفريقية على مستوى الأقاليم، وعلى مستوى القارة ككل؛ لما فيه مصلحة أفريقيا نفسها، ومصلحة أصدقائها الكثيرين حول العالم كذلك.

تيري رود لارسن

رئيس المعهد الدولي للسلام

مقدمة

يشير مصطلح "شرق أفريقيا" إلى المساحة الجغرافية التي تضم الدول السبع الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية؛ وهي: جيبوتي، وأريتريا، وإثيوبيا، وكينيا، والصومال، والسودان، وأوغندا، كما أنها تشمل أيضاً تنزانيا؛ نظراً إلى ما لها من تفاعلات تاريخية وسياسية قديمة مع كل من: كينيا وأوغندا، ضمن إطار جماعة شرق أفريقيا. وينبع أهم التحديات أمام الأمن البشري في هذه المنطقة من هشاشة دولها وأنظمتها السياسية، وشحّ مواردها، وتدهور بيئتها. وقد أسهمت تلك العوامل كافة في تبلور مشهد إقليمي يتسم بالصراعات داخل الدول، وبالحروب بين الدول، وبالتطرف السياسي. وتمخض العنف المرتبط بالحروب الأهلية وبالحروب بين الدول كذلك، عن حالة من غياب سلطة الدولة ومن الهامشية؛ وهذا أسهم في تكريس مظاهر انعدام الأمن على المستوى المجتمعي وفي تضييق سبل العيش على المواطنين. ونتيجة لذلك، فإن الأمن البشري – بالإضافة إلى الحالة الخطيرة من انعدام الاستقرار السياسي والبؤس الاقتصادي – يبقى مهدداً على خلفية تصاعد العنف الطائفي وانتشار الأسلحة الصغيرة وتنامي موجات النزوح الجماعي للسكان، سواء داخل المنطقة الواحدة أو فيما بين المناطق المختلفة.

وقد كانت لمظاهر انعدام الأمن الإقليمي أصداؤها الواسعة على المستوى العالمي أيضاً؛ حيث استقطبت الأطراف والمؤسسات والموارد الدولية. ومنذ مطلع القرن الجديد، أنهكت الصراعات التي هي من صنع الإنسان، والكوارث الطبيعية؛ مثل: الجفاف والفيضانات، طاقاتِ المجتمع الدولي. وستتواصل المشاركة الدولية؛ بسبب ظهور تهديدات أمنية جديدة؛ مثل: الإرهاب والقرصنة، وهي تهديدات تستغل مواضع الضعف القديمة في دول المنطقة ومجتمعاتها. وسيتطلب إحياء الهياكل التي من شأنها تقليص التحديات التي تهدد أسباب الحياة البشرية في شرقي أفريقيا، العودة إلى النظام الإقليمي الصارم، والتماسك الوطني، والحيوية الاقتصادية، وبناء المؤسسات الإقليمية؛ من أجل تحقيق الأمن والرخاء.

التحديات الرئيسية

تشمل التحديات الرئيسية التي تواجه شرقي أفريقيا والقرن الأفريقي ما يأتي:

- ضعف الدول والحكومات التي تفتقر إلى السلطة والمشروعية؛ وهذا أدى إلى ضعف التنظيم الأمني.
- الضعف البيئي والضعف الصحي، وهما اللذان فاقَما عجز الدول والمجتمعات عن إنتاج الغذاء وسبل العيش المادي الأخرى.
- انتشار الجماعات الخارجة على القانون والجماعات المهمشة والمعرضة للتقلبات المناخية، وللعنف المجتمعي والعنف الأهلي، ولإهمال الدولة.
- سهولة التأثر بالشبكات الإرهابية والإجرامية الدولية.

الأمن الإقليمي والحوكمة: إرث الهشاشة

ظل ضعف الحدود الإقليمية الذي يجر معه التحديات الخارجية والداخلية زمناً طويلاً، سيّد الموقف في شرقي أفريقيا.[1] ومنذ ستينيات القرن العشرين، كان التحدي الخارجي ممثلاً بالمطالبات التحريرية والوحدوية التي أطلقتها الصومال ضد جيرانها في كينيا وإثيوبيا وجيبوتي، بينما كان تقرير المصير محور الصراعات الانفصالية في جنوب السودان وأريتريا. كما أدت التهديدات الناشئة من الدول الضعيفة أيضاً، إلى تكريس أنظمة الحكومات السلطوية والعسكرية التي سعت لحماية الدولة والنظام.[2] وقد ظلت قضايا الأرض والأمن رموزاً على ضعف الدولة ضمن مزيج من الأشكال الجديدة والقديمة، وتظل منطقة شرق أفريقيا مسرحاً للنزاع حول تعريف الإقليم والدولة والأمة، بما يتمخض عنه ذلك من مسلسل جديد لمظاهر انعدام الأمن الإقليمي، وبما لذلك من انعكاسات على سبل العيش البشري، وعلى إمكانيات الحياة الاقتصادية.[3]

إن الدول الرئيسية في المنطقة – وهي الصومال وإثيوبيا وأريتريا والسودان – تواجه – كما حدث في السابق – تهديدات مسلحة لأنظمتها، وهي تحديات تهدد كذلك وحدتها وسلامتها على المستويين السياسي والجغرافي.

الصومال وإثيوبيا وأريتريا

أدى انهيار النزعة التحريرية والوحدوية في الصومال إلى نشوب صراع مرّ بين محمد سياد بري ومعارضيه المحليين حول الامتدادات الداخلية للدولة الصومالية التي هي نفسها بلد تم بناؤه على عجل فوق المحميتين البريطانية والإيطالية في "أرض الصومال" في ستينيات القرن العشرين. وقد شنّت الحركات الثورية – وتقودها أساساً القبائل الصومالية الشمالية – حرباً حاسمة ضد الدولة الصومالية، ونجحت في إطاحة بري عام 1991، وهي الحادثة التي بدأ معها تفكك الصومال. وعلى أنقاض الدولة المنهارة، بدأت أشكال جديدة للدولة في الظهور بانتظام – ممثلة بـ "أرض الصومال" و"بونتلاند" – ووقفت في مواجهة مقديشو التي تسودها الفوضى، وجنوب الصومال.[4]

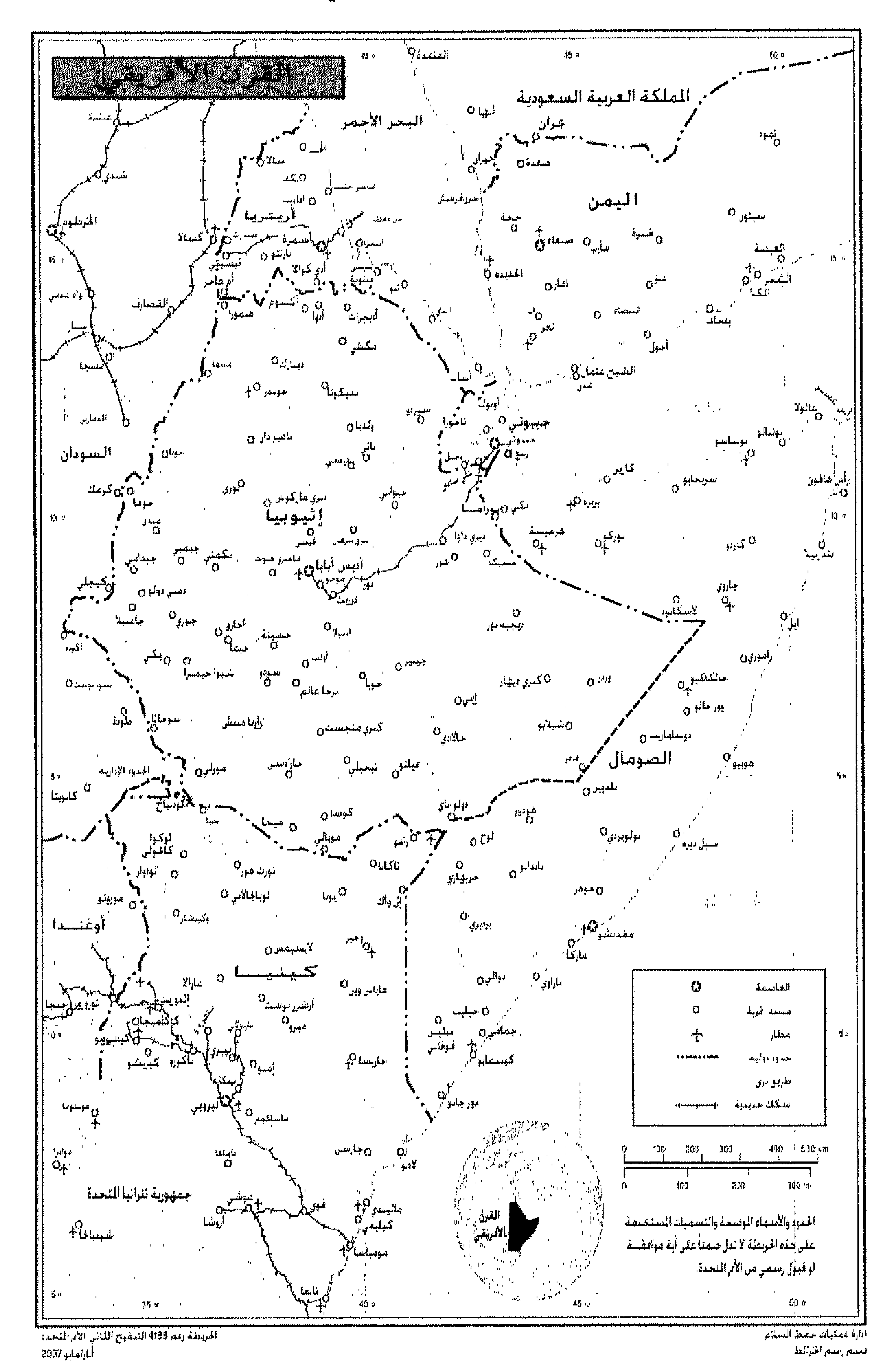
وتزامن تفكك الصومال ونهاية الصراع الانفصالي في أريتريا بعد هزيمة النظام العسكري لمنجستو هيلا مريام عام 1991، وبشّر ظهور أريتريا ببداية مرحلة متفائلة في حل الصراع الطويل من أجل تقرير المصير، كما عُقدت مفاوضات من أجل إيجاد نهاية سلمية للعلاقة، على خلفية إقامة مؤسسات سياسية جديدة في إثيوبيا وأريتريا للسعي لإدخال عنصر السياسة التشاركية؛ ففي إثيوبيا، أقر دستور جديد مبدأ الفيدرالية، ومنح الأقاليم قدراً من الحكم الذاتي، وكفل لها خيار الانفصال إذا لم يحقق لها الاتحاد مصالحها.[5] وسعت الدولة الأريترية الجديدة هي أيضاً، لتكريس أسسها من خلال برامج إعادة الإعمار السياسي والإعمار الاقتصادي.

وبينما بشرت تسوية الصراع الإقليمي في أريتريا بوضع الأسس؛ من أجل إقامة علاقات ثنائية جديدة بين أديس أبابا وأسمرة، سرعان ما غيمت سحب شقاق جديد على

العلاقة بين الطرفين، وبدلاً من إقامة مؤسسات تجلب الاستقرار لهذه العلاقة، واصل البلدان الاعتماد على الروابط الشخصية بين الزعيمين: الأريتري أسياس أفورقي، والإثيوبي ميليس زيناوي. وعندما قامت الصراعات الشخصية بينهما، خاضت الدولتان حرباً في حزيران/ يونيو عام 1998، حول حدود متنازع عليها في منطقة بادمي. وتشير المعركة حول بادمي إلى استمرار الصراعات الإقليمية شرقي أفريقيا، لكنها تشير - كذلك - إلى استمرار اتجاه يثير الزعماءُ القوميون بموجبه المطالب الحدودية لخدمة مصالح قومية ضيقة.[6] وعلى الرغم من الجهود الدولية المبذولة لتعليم الحدود وتخفيف حدة التوتر، فقد ظل استمرار الجمود في الصراع نموذجاً للأنظمة الضعيفة والسلطوية التي تخوض حروباً لإحكام قبضتها على السلطة.

ويشير تحول أريتريا نحو الحكم السلطوي كذلك، إلى الروابط الوثيقة التي تربط بين الأرض وانعدام أمن النظام والتماسك الوطني.[7] وخلال الحرب ضد إثيوبيا، حلت الحكومة المؤسسات التشاركية، وأهدر أفورقي روح القومية التي ولدتها الحرب من أجل تقرير المصير، واستغل الحرب الحدودية لإحكام سيطرة الحكومة المركزية بأسلوب أشبه بما كان متبعاً في "روسيا" أيام حكم ستالين. وأجّج النظام النزعة القومية المتعصبة وهو ما أثار سخط المؤيدين في الداخل والخارج، وأدى إلى تقليص المكاسب الاجتماعية والاقتصادية التي تم جنيها بعد الحرب. وفي وقت أحدث، أحيت أريتريا نزاعاً حدودياً قديماً ضد جيبوتي؛ وهذا دعا الأخيرة إلى اللجوء إلى التحكيم لدى جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي. وتزامنت الحروب التي خاضتها أريتريا ضد جيرانها مع انهيار الوضع الداخلي في البلاد؛ حيث تشير المؤشرات كافة إلى تفاقم البؤس البشري، مع انخفاض الإنتاج الغذائي وتراجع الصادرات وتوقف عملية التصنيع. واستثار النظام الأريتري الذي ازدادت عزلته في الداخل والخارج، الحركات التمردية، من خلال دعم المجموعات المسلحة الصومالية والإثيوبية، كما هددت الولايات المتحدة الأمريكية بإدراج أريتريا ضمن قائمة الدول الراعية للإرهاب؛ بسبب علاقاتها بالزعماء الصوماليين لاتحاد المحاكم الإسلامية الذي أطاحته إثيوبيا في كانون الأول/ ديسمبر عام 2006.[8]

خريطة القرن الأفريقي



أما إثيوبيا، فقد استخدمت النصر الذي أحرزته في حربها ضد أريتريا؛ من أجل الإبقاء على الوضع المشوب بالحذر والقائم على الحدود، مع إرجاء التقدم على صعيد الحكم التشاركي الذي يطالب به زعماء المعارضة. وقد استمر الجمود بشأن تعليم الحدود على الرغم من الجهود التي بذلتها لجنة الحدود بين إثيوبيا وأريتريا، وإبرام اتفاقية الجزائر لعام 2000، وهي التي أنهت الحرب التي دامت عامين بين البلدين؛ وقد أدت الحرب التي تدار بالوكالة بين إثيوبيا وأريتريا في الصومال إلى تصاعد حدة التوتر بين البلدين. وعلى الجبهة الداخلية، نجد أن إثيوبيا على الرغم من أنها أحرزت تقدماً ملحوظاً على صعيد الحوكمة، فقد واجه ميليس زيناوي وحزبه الحاكم – وهو الجبهة الثورية الديمقراطية لشعب إثيوبيا – مطالب متزايدة من أجل تحول حقيقي نحو الديمقراطية. وقد مُثِّلت استجابة إثيوبيا لتلك الضغوط، كما تبين من عمليتي الانتخابات الأخيرتين، بعودتها تدريجياً نحو دولة الحزب الواحد ذات المظاهر الاتحادية. ومع ارتفاع درجات انعدام الأمن في أوساط الحكومة المركزية، عمل النظام على تقليص بعض الصلاحيات الممنوحة للاتحادات الإقليمية بما قد يقلص المكاسب الاتحادية. وقد أثار العنف المسلح الذي مورس ضد المعارضة خلال الانتخابات التي أجريت في أيار/ مايو عام 2005، موجة من الانتقادات على المستوى العالمي، وحمل في طياته تهديدات بوقف المساعدات، لكن النظام نجح في التعامل إزاء تلك الضغوط.[9]

وكما هي الحال بالنسبة إلى أريتريا، فقد اعتمدت إثيوبيا سياسة خارجية إقليمية نشيطة؛ حيث احتلت الصومال في هجوم خاطف شنّته في كانون الأول/ ديسمبر عام 2006؛ لإطاحة الإسلاميين الذين سيطروا على مقديشو. ورسَّخت إثيوبيا دورها التاريخي؛ بوصفها قوة إقليمية مهيمنة، ووصفت انعدام القانون وانتشار التيار الإسلامي في الصومال؛ بوصفهما تهديدين خطيرين على المنطقة كلها. ومن خلال تفعيل دور إثيوبيا من حيث هي قوة إمبريالية وكيلة (أو فرعية)، استخدم زيناوي الغزو لتعزيز مركزه داخلياً وكسب التأييد الدولي من الولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب، لكن غزو إثيوبيا للصومال ساعد أيضاً، على إحياء مظالم إقليم أوغادين القديمة ضد أديس أبابا تحت لواء "الجبهة الوطنية

لتحرير أوغادين". وقد قاتلت الجبهة طوال سنوات، الحكوماتِ الإثيوبيةَ المتعاقبة؛ بهدف فصل المنطقة التي يقطنها الصوماليون عن البلاد. وكان من بين المسوغات التي سيقت للغزو الإثيوبي، الحاجة إلى منع المسلحين الإسلاميين من إضرام نار تحرير أوغادين، وتوحيدها كما فعلوا في سبعينيات القرن العشرين. وقد أدى تفاقم الأزمة الإنسانية في إقليم أوغادين؛ بسبب المناوشات العنيفة بين الجيش الإثيوبي وعناصر الجبهة إلى إعادة فتح الجروح القديمة بشأن الانفصال،[10] كما اكتسبت الجبهة مؤخراً القدرة على شنّ هجمات مدوية داخل إثيوبيا منذ سقوط النظام الديكتاتوري لمنجستو؛ وهذا أثار مخاوف من وجود روابط بينها وبين قوى خارجية. لكن على الرغم من المحاولات التي قامت بها إثيوبيا كي يتم إدراج الجبهة ضمن المنظمات الإرهابية، فإن الإخفاق في معالجة المظالم التي وقعت في أوغادين، قد يؤدي إلى عودة حالة عدم الاستقرار التي سادت الإقليم في الماضي.

وبينما تدعم إثيوبيا وأريتريا فصائل مختلفة في مقديشو، فقد لاحت مسائل جديدة بشأن مستقبل أشباه الدول التي ظهرت في الصومال بعد انهيار حكومة سياد بري؛ فعلى الرغم من أن أرض الصومال بذلت جهوداً ملحوظة على طريق التأهل لاكتساب صفة الدولة، بدايةً من خلال إجراء انتخابات وتوفير المنافع العامة، فإن استمرار صمت المجتمع الدولي بشأن مسألة الاعتراف بها ينذر بعواقب سلبية بالنسبة إلى مستقبلها. وبعد أن استوفت أرض الصومال جميع المتطلبات الأساسية للدولة الفعلية، تسعى الآن لاكتساب الصفة القانونية؛ بوصفها الدولة المعترف بها دولياً في حقبة ما بعد الاستعمار كطريق وحيدة لبلوغ الشرعية.[11] وكذلك هي الحال بالنسبة إلى بونتلاند التي سعت جاهدة للظهور بمظهر الدولة الفاعلة، على الرغم من كونها أقل حظاً من أرض الصومال، سواء من حيث قدراتها البشرية أو مواردها الاقتصادية. وإلى جانب العلاقات غير المستقرة بمقديشو وجنوب الصومال، توجد الآن صراعات حدودية جديدة بين أرض الصومال وبونتلاند، أسفرت في بعض الأحيان عن أعمال عنف، وهذا يؤكد استمرار النزاعات الحدودية في المنطقة. وحتى إذا اكتسب الكيانان الصوماليان الاعتراف الدولي، فقد تنشأ بينهما وبين مقديشو – بعد أن تصبح أكثر استقراراً – نزاعات إقليمية عندما تطالب القبائل المتنافسة بنصيبها من المراعي والأراضي والمياه.

السودان

كانت الحرب الأهلية السودانية، من بين جميع الصراعات الإقليمية التي شهدتها تسعينيات القرن العشرين، فهي الحدث الذي كان له الأثر الأكبر في تدهور أسباب الحياة الإنسانية؛ فقد جاء الصراع بين الشمال والجنوب، الدائرة رحاه منذ الثمانينيات، تعبيراً عن تداخل الأسباب: الإقليمية والسياسية والاقتصادية والدينية للنزاعات التي اتسمت بها الدولة السودانية بقومياتها المتعددة. وأصبح أمن النظام بالنسبة إلى الإسلاميين الذين استولوا على السلطة في الخرطوم عام 1989، مرتبطاً بالحرب في الجنوب، في الوقت الذي كانت فيه الحركة الشعبية لتحرير السودان تخوض حرباً من أجل العلمانية وتقرير المصير. وعندما بدأ التنقيب عن النفط أواخر الثمانينيات، أصبح الصراع من أجل جنوب السودان أكثر ضراوة، وأضيف إليه سبب آخر من أسباب التصدع، وهو الموارد. وإثر الكثير من المعاناة البشرية، اتفق الشمال والجنوب، في كانون الثاني/ يناير عام 2005، على إنهاء الصراع بينهما من خلال اتفاقية السلام الشامل، التي تمت بوساطة دامت سنوات عدة قامت بها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية "إيغاد"، ووسطاء دوليين.[12]

كانت الاتفاقية بداية فترة الصداقة في السودان إلى حين إجراء الاستفتاء عام 2011، الذي يتيح للجنوب الاختيار ما بين الانفصال أو الاستمرار ضمن الحدود الإقليمية للسودان. لكن بالنسبة إلى معظم سكان الجنوب، لا تمثل الاتفاقية إلا مرحلة انتقالية ضمن مشوار الحنين التاريخي إلى فضاء إقليمي يعيشون فيه حياة سياسية خالية من القيود التي يضعها الشمال. بيد أن المرحلة الانتقالية في السودان تعترضها العقبات الثلاث الآتية:

- أولاً: ترسم الاتفاقية إطاراً لإنهاء الحرب الأهلية من دون إحداث تغيير عميق في ميزان القوى، بحيث تواصل المؤسسة الإسلامية التي أصبحت تُعرف الآن باسم حزب المؤتمر الوطني، بسط سيطرتها على الشمال؛ وبعبارة أكثر دقة، فإن السلام من دون التعددية بالنسبة إلى الشمال ينذر باستمرار الديكتاتورية التي قد تهدد السلام مع الجنوب مستقبلاً.

- ثانياً: أدى إصرار الشمال على التمسك بأراضٍ في بعض الأجزاء الغنية بالنفط في الجنوب، وخصوصاً في منطقة آبيي، إلى تراجع التفاؤل الذي صاحب توقيع الاتفاقية. ومع تراجع الشمال عن تنفيذ أحكام رئيسية في الاتفاقية، ازدادت المخاوف من أن يكون الصراع بين الشمال والجنوب في حالة خمول مؤقت، وهو اتجاه يبعث على القلق في منطقة بدت وكأنها تتعافى من سنوات من الحرب الأهلية.[13]
- ثالثاً: حفزت المطالب الجنوبية بشأن تقرير المصير المجموعات المهمَّشة الأخرى في السودان؛ طلباً للحرية من كبت الخرطوم. وبذلك، شجعت الاتفاقية سكان دارفور في الغرب، و[قبائل] البيجا في الشرق، على السعي لإبرام اتفاقيات خاصة تكرس مظهر السودان بلداً ينعم بالانسجام على الصعيد الداخلي.[14]

إن تفكك النظامين الإقليمي والسياسي القديمين في السودان تترتب عليهما - كما يتضح من الأزمة الإنسانية التي تزداد عمقاً في دارفور - تكلفة باهظة على المدنيين المحصورين في خضم الصراع بين الميليشيات التي تدعمها الحكومة المركزية والحركات التمردية التي يزداد عددها في دارفور. ويرمز الصراع الدائر في دارفور - من حيث مرارته وضراوته - إلى استمرار هشاشة الدولة في ظل التوزيع غير المتكافئ للموارد والتباين القائم بين الأقاليم. وبينما وجد بعض الفصائل المتمردة في دارفور وحركة تحرير شرق السودان متنفساً ضمن إطار المؤسسات الانتقالية التي أنشئت بعد توقيع اتفاقية السلام الشامل، فإن استمرار الصراع في دارفور يعيد إلى الأذهان بدايات المظالم في الجنوب ضد الحكومة التي شُكِّلت في الخرطوم بعد الاستقلال.

وتعكس الصراعات في السودان من أجل تقرير المصير والحكم الذاتي، النمط السائد في إثيوبيا والصومال؛ حيث تظل المظالم المرتبطة بالمصالح القبلية والعرقية والطائفية تهيمن على المشهد الأمني؛ فبدلاً من إضعاف النزعة القومية لشعب أورومو Oromo - كما تعبر عنها جبهة تحرير أورومو - أدى ضعف النظام الفيدرالي في إثيوبيا إلى تعميق تلك النزعة وإلى تركيز السلطة في أديس أبابا للتصدي لهذا التحدي. وكذلك كانت الحال بالنسبة إلى المطالب العرقية لإقليم أوغادين، بقيادة الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين التي استفادت من

قنوات اللامركزية الممنوحة من أديس أبابا للإقليم، ولكنها عُزِّزت أيضاً، بفضل الفوضى السائدة في الصومال؛ ففي جميع أرجاء المنطقة، يؤدي التمسك بالسيطرة على الأرض إلى مفاقمة انعدام الأمن البشري على المديين القصير والمتوسط، في الوقت الذي ترسخ فيه الذراع الحديدية لتلك الدول وتقلص قدراتها على الوصول إلى حل تفاوضي بشأن إرساء مؤسسات تشاركية، من شأنها جلب الاستقرار للحكم وتقليل مظاهر الضعف السياسي في المناطق والأراضي المهمشة.

كينيا وأوغندا وتنزانيا

تكشفت مظاهر ضعف الدولة في كل من كينيا وأوغندا وتنزانيا من خلال غياب المؤسسات السياسية والاقتصادية التي تتصدى للقضايا المرتبطة بفترة ما بعد الاستعمار والممثلة بالتنوع العرقي والتهميش الاقتصادي والاغتراب الاجتماعي.[15] ومازال التوترات العرقية الناشئة عن ازدياد مظاهر انعدام التكافؤ بين الأقاليم والتعصب السياسي تشكل خطراً على الاستقرار السياسي في البلدان الثلاثة، على الرغم من التحولات السياسية الكبيرة التي تم تحقيقها فيها، منذ تسعينيات القرن العشرين. وعلاوة على ذلك، أدى الاتجاه نحو التعددية والديمقراطية إلى ظهور حركات اجتماعية جديدة وأطراف اجتماعيين جدد من أناس ربما لا يعنيهم استمرار النظام الديمقراطي؛ ففي تنزانيا على سبيل المثال، لم يؤثِّر التحرك التمهيدي نحو زيادة المشاركة في هيمنة الحزب الحاكم "شاما شا مابيندوزي" Chama Cha Mapinduzi، كما أن الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها البلاد منذ التسعينيات أدت إلى تعميق مظاهر عدم التكافؤ على المستويين الإقليمي والاجتماعي، وإلى استشراء الفساد في إدارة الموارد العامة. والأهم من ذلك؛ أن عملية التحول نحو الديمقراطية قد كشفت الانقسام الديني والانقسام الثقافي بين الجزء القاري من تنزانيا و[أرخبيل] زنجبار؛ وهذا ولَّد صراعاً سياسياً حول السلطة، يسعى الكيانان لحله من خلال مفاوضات بشأن ترتيبات جديدة لتقاسم السلطة.

وفي أوغندا، تم تركيز المحن المرتبطة ببناء الدولة على الانقسام بين الشمال والجنوب؛ بما لذلك من أبعاد اقتصادية وعرقية. وقد كانت تلك هي الصورة المهيمنة على المشهد

السياسي منذ ستينيات القرن العشرين، لكنها اكتسبت أبعاداً جديدة مع قيام حكومة يوري موسيفني عام 1986؛ فمن خلال إطاحة الأنظمة التي كان الشمال يسيطر عليها، غيَّر موسيفني مسار السياسة في أوغندا؛ حيث انتقلت السلطة إلى المجموعات العرقية في الجنوب، وهي المجموعات الأكثر عدداً والأهم من الناحية الاقتصادية. وفي المقابل، أدى الشعور بالازدراء الذي كان يهيمن على سكان الشمال إلى أن يصطف هؤلاء خلف التمرد الذي قاده منذ منتصف التسعينيات "جيش الرب للمقاومة"، وهو الذي ظل زمناً طويلاً، يمثل أحد مسببات عدم الاستقرار في أوغندا.[16] وعلى الرغم من الجهود الإقليمية والدولية التي بُذلت مؤخراً لإنهاء الصراع عن طريق المفاوضات، فمايزال هناك عقبات تعترض الوصول إلى السلام الدائم والمصالحة وإعادة البناء الاقتصادي.

ويبرهن العنف العرقي الذي انزلقت إليه كينيا مؤخراً في أعقاب الانتخابات التي أجريت في كانون الأول/ ديسمبر عام 2007، على الصلة ما بين الحوكمة والأمن البشري؛ فعلى الرغم من أن كينيا ظلت، مدة طويلة، تُعد قاعدة للاستقرار، فإن مشهدها السياسي كان يحجب انقسامات عميقة على المستويات: العرقية والإقليمية والاجتماعية. ويضاف إلى ذلك نمو النزعة العسكرية والاقتصاص الفوري؛ نتيجة للتسييس المتعمد للهويات العرقية خلال السنوات الطويلة للنظام السلطوي وحكم الحزب الواحد. وخلال حقبة التعددية الحزبية، أدت الديمقراطية إلى نمو الاعتبارات العرقية، ومع مماطلة النخبة في إجراء التغييرات الدستورية، دخلت كينيا دائرة عنف أدت إلى مصرع 1500 مواطن ونزوح 300 ألف آخرين، وهو تطور هائل هز البلد والمنطقة كلها. وعلى الرغم من أن الوسطاء الخارجيين قاموا على عجل بصوغ تسوية سياسية لإنقاذ البلاد من الانهيار، فقد أصبح مستقبل كينيا محفوفاً بقدر غير مسبوق من الغموض السياسي. ومع تزايد مظاهر عدم التكافؤ الاجتماعي وعدم التكافؤ الاقتصادي، فإن الجراح العرقية التي طفت على سطح الانتخابات الأخيرة ستجعل من الصعب على قادة البلاد أن يحكموها بقدر – ولو هيِّن – من الثقة واليقين.

الإيكولوجيا* والاقتصاد والصحة في شرقي أفريقيا

يتم تحقيق الأمن البشري في السياقين الوطني والمحلي، عند بناء القدرات على تطويع الطبيعة لما فيه رفاه المجتمعات والأفراد. ولكن عندما تظل المؤسسات الوطنية - كما هي الحال في شرقي أفريقيا - متشبثة بالأمن الإقليمي وبأمن النظام، فإن المواطنين في معظمهم يُتركون في أغلب الأحيان لرعاية مصالحهم بأنفسهم ضمن جيوب أو مناطق محصورة، قبلية وعرقية تفتقر عادةً إلى الأمن. وتُمثّل الصورة المهيمنة للهامشية في الإقليم بفكرة "المناطق الحدودية"، وهي مساحات واسعة تستعصي على سيطرة الدول القائمة عند حدودها.[17] وتسهم المناطق الحدودية في توحيد الإقليم ضمن نظام من البؤر المحلية العديمة الأمن، بدءاً من إقليم أوغادين على الحدود بين إثيوبيا والصومال، ومروراً بشمال شرقي كينيا عند الحدود مع إثيوبيا والصومال، وانتهاء بشمال غربي كينيا عند الحدود مع إثيوبيا والسودان وأوغندا. وتتسم المناطق الحدودية بهامشيتها أيضاً، من الناحيتين الإيكولوجية والاقتصادية؛ بوصفها موطناً لاقتصادات رعوية هشّة، تتعرض باستمرار للجفاف وللتصحر وللفيضانات ولانعدام الأمن الغذائي. وعلى امتداد السنين، كانت المناطق الحدودية مسرحاً لاثنين من أكبر مخيمات اللاجئين في شرقي أفريقيا، وهما: مخيما داداب وكاكوما شمال كينيا.

وقد أدى الجفاف والمجاعة اللذان هيمنا على المنطقة، طوال سنوات الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، إلى نشوب صراعات حول الموارد؛ فزاد هذا ضعف المجتمعات. وبمرور الوقت، تفاقمت الصراعات الدائرة بين المجتمعات الرعوية والمجتمعات الزراعية وطالت المناطق المجاورة؛ فقد بدأت على سبيل المثال، الصراعاتُ البيئية في شمال شرق كينيا - وهي صراعات كانت تدور داخل المجتمع الصومالي أساساً - في التأثير في الجماعات المجاورة؛ مثل: رعاة قبيلة أورما ومزارعي قبيلة بوكومو في منطقة نهر تانا. وقد بدأت مواجهات عنيفة بين الطرفين عام 2002، وأفسدت أجواء منطقة كانت

* العلم الذي يدرس العلاقات المتبادلة بين الكائنات الحية والبيئة التي تعيش فيها. (المترجم)

تتميز في السابق بالتآلف والتعاون بين الجماعات المختلفة. وفي قلب الوادي المتصدع، أصبحت النزاعات بين قبائل: كالنجين وكيكويو وكيسي وماساي، حول الأرض والموارد من الأمور المألوفة. وعلى الرغم من أن تلك الصراعات كثيراً ما يخمدها الساسة في أوقات الانتخابات، فهي تعكس تناحرات حقيقية حول الموارد، لن تختفي في القريب العاجل. وقد كان التنافس حول الموارد الشحيحة من بين أبرز القضايا الكامنة وراء العنف الذي شهدته المنطقة خلال فترة ما بعد الانتخابات، وتحديداً أواخر عام 2007، وبداية عام 2008، وهو الذي مايزال يحول دون عودة المشردين داخلياً إلى مناطق سكنهم. وتستمر النزاعات الدموية حول الأرض والمياه في وادي كيريو الواقع في الشمال الغربي، ويقطنه الرعاة من قبائل: بوكوت وسامبورو وماراكويت، على امتداد الحدود مع أوغندا، وخاصة في المحمية الطبيعية التي تقطنها قبائل: توركانا وبوكوت وكاراماجونغ وتوبوسا.[18]

وفي مناطق شرق أفريقيا الأخرى، تزامن الجفاف والمجاعة مع استمرار الحروب؛ فزاد هذا ضعف الجماعات المهمشة؛ فعلى الرغم من تناقص المجاعات التي شهدتها إثيوبيا، والتي لاقت أصداء واسعة في ثمانينيات القرن العشرين، فإن المنطقة ماتزال تعيش ظاهرتي الجفاف والمجاعة، باستمرار وبوتيرة متسارعة؛ لذلك، أصبح هناك قبول بأن الجفاف والحروب المتكررة في: أريتريا وإثيوبيا وكينيا والسودان والصومال هي الأسباب الكامنة وراء الوضع الإنساني المتدهور في شرق أفريقيا. وقد حذر تقرير أصدرته الأمم المتحدة عام 2006، من تفاقم الأوضاع الإنسانية في أريتريا بسبب تكرر الجفاف واستمرار الجمود الذي أصاب عملية السلام مع إثيوبيا.[19] ويشير التقرير إلى حقيقة مؤثرة، وهي أن «الجفاف سبب انخفاض المحاصيل وتناقص قطعان الماشية وانعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء البلاد، سواء الريفية أو الحضرية، وتأخر هطل الأمطار للعام الخامس على التوالي». وعلاوة على ذلك، كشفت المسوح التي أجريت أن المراعي في المناطق الثلاث الأكثر خصباً في أريتريا – وهي: أنسيبا وجاش بركا وديبوب – تعاني أقسى جفاف تشهده منذ عام 1998.[20] وفي أيار/ مايو عام 2008، أشارت تقديرات لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، إلى أن ما يزيد بكثير على 100 ألف طفل يحتاجون إلى الرعاية العلاجية الملحة من سوء التغذية الحاد، بينما يعاني 6 ملايين طفل آخر سوء التغذية في إثيوبيا. وتشير

تقديرات المنظمة كذلك إلى أن 4.3 ملايين إثيوبي سيحتاجون إلى المعونات الغذائية على مدار الأشهر الثلاثة التالية؛ [أي ما بين تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2008 وكانون الثاني/ يناير عام 2009]. وفي الوقت ذاته، تشير توقعات برنامج الأغذية العالمي إلى الحاجة إلى 147 مليون دولار لإطعام الأطفال المهددين في إثيوبيا.[21] ومن الأمور الوثيقة الصلة بالجفاف والمجاعة، الزيادات السكانية في المنطقة التي تضع ضغوطاً إضافية على الموارد الشحيحة؛ ففي الوقت الذي تجفّ فيه المناطق الحدودية في الإقليم، تتسارع وتيرة النمو السكاني شرقي أفريقيا بصورة تنبئ بحدوث انفجار سكاني. وبالنظر إلى مدى بُعْدِ تلك المناطق وهامشيتها، فإن التقديرات تشير إلى أنها تسجل نسب خصب هي من بين النسب العليا في العالم؛ ففي معظم المناطق الصومالية من شرقي أفريقيا، تشير التقديرات إلى أن النساء الصوماليات قد ينجبن من ستة أطفال إلى سبعة، مقابل ثلاثة أطفال في المناطق الحضرية. وقد خلصت دراسة أجرتها الحكومة الإثيوبية مؤخراً إلى أن ما نسبته 3 في المائة فقط من الصوماليات في إثيوبيا يتمكنّ من الحصول على وسائل منع الحمل مقارنة إلى نسبة 45 في المائة في أديس أبابا. إن أكثر من نصف السكان على مستوى الإقليم ككل، يبلغ سن الخامسة عشرة أو أقل؛ وهذا يسهم في تضخم أعداد فئة الشباب.[22]

إن نمو السكان على خلفية نظام إيكولوجي هشّ يولد المزيد من التدهور البيئي؛ فبحسب بيانات منظمة الحفظ الدولية Conservation International، فإن منطقة شرق أفريقيا تُعد أحد الأنظمة الإيكولوجية الأكثر تدهوراً في العالم؛ إذ إنها لم تعد تضم من الكائنات الحية إلا ما نسبته 5 في المائة في موائلها الأصلية، وهو ما يرجع أساساً إلى الرعي المفرط وقطع الأشجار للحصول على الوقود والفحم في المناطق الحدودية.[23] ومع تزايد عدم الاستقرار السياسي، فإن المؤكد هو أن تلك البيئة تؤدي إلى أن يصبح انعدام الأمن الغذائي ظاهرة متوطنة. وفي منتدى متعدد الأطراف نُظم في نيروبي في حزيران/ يونيو عام 2007؛ من أجل إطلاق حملة لمكافحة نقص الغذاء، كان هناك قبول بأن 20 مليون شخص على الأقل في حاجة إلى معونات طارئة. وقد سجل كييل ماجني بوندفيك، المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالأزمة الإنسانية في القرن الأفريقي، جسامة المشكلة بالكلمات الآتية:

مايزال ما يزيد على 70 مليون شخص في القرن الأفريقي؛ أي نسبة حوالي 45 في المائة من السكان، يعيش في فقر مدقع، وهؤلاء يعانون نقص الغذاء، ويتأثرون بالصدمات المتكررة؛ ففي الأعوام الستة الماضية وحدها، ضربت أربع حالات طوارئ كبرى بلدان القرن الأفريقي، وهو ما استدعى تقديم معونات عاجلة للملايين ممن يعانون درجة كبيرة من انعدام الأمن الغذائي والضعف كل عام. وفي ظل هذا التاريخ الحديث، وبالنظر إلى التهديدات الإضافية التي يمثلها الاحترار العالمي وتغير المناخ، فإن الأزمة التالية قد تؤدي إلى أن يصبح أكثر من 20 مليون شخص في حاجة ملحة إلى المساعدات، ومن الممكن أن تؤدي هشاشة النظام الإيكولوجي والبيئات الاجتماعية والاقتصادية إلى تفاقم المنافسة على الموارد الشحيحة وإلى زيادة ضعف الشعوب المهمشة.[24]

ومن أجل عكس هذا المسار، اتفقت الحكومات في المنطقة والوكالات التابعة للأمم المتحدة على خطة لإقامة شراكات بشأن الأمن الغذائي تشمل سبع مجموعات من الأولويات؛ وهي: إقامة تحالفات لدعم الملايين من الرعاة والمزارعين الرعاة، واتخاذ إجراءات للتصدي للتحديات البيئية، ووضع برامج لمكافحة تدهور الأرض والتصحر، وبذل الجهود لتعزيز دور المرأة؛ بوصفها قوة رئيسية من أجل التحول الريفي، واتخاذ الخطوات اللازمة للنهوض بتنويع سبل العيش وبالنشاطات المولدة للدخل بالنسبة إلى من يعانون انعدام الأمن الغذائي، واستحداث شكل استراتيجيات مثلى لإدارة المخاطر والاستجابة للأزمات، وتقوية المؤسسات وبناء القدرات التي تركز على المجتمع. وقد تم اعتماد هذه المبادرة؛ بوصفها جزءاً من مجموعة من التدخلات الرامية إلى التقليل من المعونة الإنسانية وزيادة المعونة التنموية، وهو خلل دام إلى الآن منذ أواخر السبعينيات من القرن العشرين.[25]

وإلى جانب مظاهر الضعف الإيكولوجية والبيئية، تواجه منطقة شرق أفريقيا – وحالها في ذلك حال معظم أجزاء أفريقيا – شبح فيروس نقص المناعة المكتسبة (الأيدز)، وخصوصاً بين الشبان والأجيال المنتجة. وبينما يعاني حزام شرقي أفريقيا، الذي يقطنه المسلمون أساساً، أزمة الأيدز بدرجات أخف بفضل التعاليم الإسلامية والقيود الاجتماعية، فإن أنحاء الأقاليم الأخرى تتسم بالانتشار الكبير لضحايا الأيدز. وعلاوة على ذلك، شهد إقليم شرق أفريقيا بعض الحالات الحرجة الأولى للعدوى في المنطقة ضمن "المناطق الحدودية" المحددة جغرافياً؛ بوصفها مناطق موبوءة بمرض الأيدز،

وخصوصاً في إقليم راكاي بأوغندا، وإقليم روكوبا بتنزانيا، وإقليم نيانزا بكينيا. وقد تحولت مناطق الحضانة تلك تدريجياً إلى مراكز لانتشار المرض عبر أنحاء شرقي أفريقيا، ومع التقدم المحرز في وسائل النقل وسبل التنقل الأخرى، واصلت معدلات العدوى ارتفاعها، حتى في أوغندا التي رُوج لها في إحدى المراحل؛ بوصفها بلداً حقق تقدماً باهراً في وقف انتشار المرض. ويفسِّر ارتفاع معدلات الوفيات بسبب الأيدز جزئياً انخفاض الإنتاج الزراعي، وتناقص أعداد معلمي المدارس في الأرياف، وتزايد أعداد الأيتام في شرقي أفريقيا. ومن المساعي المبذولة للتصدي لأزمة الأيدز، أن وقَّعت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية اتفاقاً مع البنك الدولي في شباط/ فبراير عام 2007، يتم بموجبه تقديم منحة بقيمة 492 ألف دولار، دفعةً أولى لدعم برنامج الشراكة الإقليمية لمكافحة الأيدز في منطقة القرن الأفريقي، التي تضم بلدان المنطقة وشركاء دوليين. ويسهم هذا البرنامج في الترسيخ والتكامل للمبادرات الإقليمية التي اتخذتها السلطات الوطنية المعنية بالأيدز، والتي تستهدف اللاجئين، والسكان العابرين للحدود، والمتنقلين، والمجتمعات المحيطة. وإلى جانب تطوير القدرات الإقليمية، فإن البرنامج يركز على أهمية التوجه الإقليمي فيما يتعلق بمكافحة مرض الأيدز، من حيث هو عنصر مكمل للجهود الوطنية.[26]

بيد أن كسر دائرة الجوع وانعدام الأمن الغذائي والمرض من دون إحداث تحول في مسار التهميش السياسي، أمور ستؤدي حتماً إلى تكرار الأخطاء السابقة؛ فبصرف النظر عن احتمال كون الأمر يتعلق بالتصدي للصراعات الداخلية حول الموارد أو بإدارة الحركات التمردية، فقد اتسمت السياسات الحكومية تجاه المناطق الحدودية بهيمنة الجوانب العسكرية؛ ففي السنوات الأخيرة، استهدفت الحملات التي نُفذت في شرقي أفريقيا لمكافحة الأسلحة الصغيرة، وعلى نحو غير متناسب، الجماعات الرعوية. وعلى الرغم من الأدلة على وجود صلة بين انتشار الأسلحة الصغيرة والضعف البيئي والتنافس على الموارد وغياب سبل الارتزاق البديلة، فقد اتسمت الحملات الحكومية لنزع السلاح على الدوام بعدم جدواها، سواء من حيث تدفقات السلاح أو دوافع تلك الصراعات؛ فعلى سبيل

المثال، دارت صراعات مستمرة بين الرعاة من قبيلة كاراموجونج ممن يقطنون المناطق الحدودية: شمال غرب كينيا وجنوب غرب إثيوبيا وجنوب السودان وشمال شرق أوغندا، حول الماشية والمياه والمراعي والأرض. وعلى امتداد السنين، استقطبت تلك الصراعات الأسلحة الصغيرة التي تدفقت إلى المنطقة من الحروب الأهلية في كل من: أوغندا والصومال وإثيوبيا؛ فأدخل هذا أدوات جديدة على النزاعات الرعوية.[27] ونتيجة لذلك لجأت الحكومات – مع فقدانها السيطرة على تلك المنطقة – إلى تنفيذ حملات وحشية لجمع الأسلحة، لا تؤدي إلا إلى تعميق مشاعر السخط تجاهها وإلى انحسار التأييد لها على المستوى المحلي. ولا يمثل انعدام الأمن في المجتمعات الرعوية تحدياً مستمراً أمام السلام عبر الحدود والتنمية الإقليمية الشاملة في شرقي أفريقيا فحسب؛ إذ إنه يعكس كذلك مسائل أوسع نطاقاً على صعيد الاقتصاد السياسي والنظام الإيكولوجي، وهي مسائل لما تبدأ الدول في مواجهتها فعلياً بعدُ. ويتعلق بعض تلك المسائل بمستقبل الرعي في ظل تصاعد التهديدات أمام بقائه؛ مثل: الصراعات العنيفة على الموارد وخصخصة المياه والمراعي وتزايد القيود المفروضة على حركة الرعاة الباحثين عن مصادر المياه والرعي في الأوقات الصعبة.[28]

الأمن الدولي: منطقة تحت الحصار

تُعَبِّرُ الصورة المعروضة على نطاق واسع لمنطقة شرق أفريقيا؛ بوصفها إقليمياً واقعاً تحت حصار قاسٍ عن مدى جسامة التحديات الأمنية التي تمثلها هذه المنطقة على المجتمع الدولي. وقد شكلت الأزمات الإنسانية التي انتشرت في المنطقة – من منظور تاريخي – عبئاً ثقيلاً على الموارد الدولية، وهو عبء مستمر في دارفور وجنوبي السودان والصومال. وقد شهد الإقليم الذي يضم عدداً من أكبر مخيمات اللاجئين في أفريقيا، تنقلات واسعة للسكان منذ ستينيات القرن العشرين، وهو اتجاه يتواصل من دون هوادة. ونتيجة للحركات السكانية الواسعة، تواجه منطقة شرق أفريقيا شعوباً معدومة الجنسية، لما تشملها بعدُ التشريعات الوطنية أو الاتفاقيات الإقليمية، وعلاوة على ذلك؛ أدت الحرب بين إثيوبيا وأريتريا، وتفاقم الوضع في الصومال، واستمرار الصراعات في السودان، إلى

ظهور أعداد ضخمة من المشردين داخلياً، ممن يعتمدون على المعونات التي تقدمها وكالات الغوث الدولية والمنظمات الإنسانية الأخرى.

وقد نبعت خطوط الصدع الدينية التي زجت بالمنطقة في الحرب العالمية على الإرهاب من صعود الإسلاميين في السودان، ممثلين بالجبهة الإسلامية القومية، عام 1989.[29] فحتى قبل تفجير السفارتين الأمريكيتين في كينيا وتنزانيا في آب/ أغسطس عام 1998، كانت التيارات الإسلامية الراديكالية قد بدأت إثارة الاضطرابات داخل الأنظمة العلمانية في المنطقة، انطلاقاً من الوضع الاقتصادي المتردي في تلك البلدان ومن التهميش الملحوظ للمجموعات الإسلامية في كينيا وأوغندا وتنزانيا. وقد أسهم النمو الاقتصادي الذي شهدته السنوات السابقة في الإقليم في تكوُّن إجماع وطني على أسس دينية وعرقية؛ فقد ارتكزت العلمانية شرقي أفريقيا على التنمية الاقتصادية التي تقودها الدولة، مع التركيز بصورة خاصة على استثمارات القطاع العام في طائفة واسعة من الخدمات الاجتماعية. ومع تردي الوضع الاقتصادي، أصبحت فئات عريضة من السكان مهمشة؛ فأتاح هذا للمنظمات الخيرية التي ترعاها الدولة وللمنظمات غير الحكومية الدخول لملء الفراغ الذي تركته الدولة بغيابها؛ ففي أوغندا مثلاً، أصبحت جماعة التبليغ، التي تضم دعاة إسلاميين يتلقون دعماً مالياً من جمعيات خيرية باكستانية، أداة النزعة الإحيائية الأصولية الإسلامية، وبدأ نفوذ هؤلاء الدعاة يزداد في مساجد كمبالا، في الوقت الذي كانت الحكومة ترحب فيه بالجمعيات الخيرية الإسلامية.[30] وكذلك كانت الحال منتصف التسعينيات، عندما شهدت الصومال تدفقاً للمنظمات غير الحكومية المتخصصة في التعاليم الدينية التي كان خبراؤها في معظمهم ينتمون إلى الشرق الأوسط؛ فحوَّل هذا البلاد إلى أرض خصبة للأصولية الإسلامية.[31]

وقد تزامن التدهور الاقتصادي وتزايد الشعور بالتهميش السياسي لدى الجماعات الإسلامية شرقي أفريقيا في البلدان ذات الأغلبية المسيحية. وعلى غرار التبليغ في أوغندا، ظهر الحزب الإسلامي الكيني أوائل التسعينيات؛ بوصفه شكلاً من أشكال التعبير عن السخط المتزايد لدى الأقلية المسلمة إزاء هيمنة المسيحيين، وعن استياء المسلمين في المناطق

الساحلية.[32] وقد لوحظ الاتجاه نفسه في القلق الذي اتسمت به السياسة في أرخبيل زنجبار؛ حيث بدأت المؤسسة العربية في جزيرة بيمبا في الاعتراض على الاتحاد مع الجزء القاري من تنزانيا. وانتظم الاتجاه المناهض للوحدة، وأصبح يحمل علامات الإسلام الراديكالي، تحت لواء الجبهة المدنية الموحدة التي ظلت في الواجهة السياسية في زنجبار منذ انطلاق حقبة التعددية الحزبية.[33] وفي زمن أحدث، طالبت مجموعات قوية في جزيرة بيمبا بالانفصال عن الجزء القاري من البلاد؛ بسبب الاعتقاد بأن التعددية السياسية لن تضع حدّاً لمظالمهم. وفي الجزء القاري من تنزانيا، ظهرت التيارات الإحيائية الإسلامية من خلال نمو المجموعات الإسلامية وحوادث تفجير المؤسسات المسيحية التي لاقت أصداء واسعة في الأوساط الإعلامية، ونُسبت إلى متطرفين إسلاميين.[34]

وفي الصومال، أسفر انهيار حكومة سياد بري عن نتائج خطيرة، سواء على مستوى السياسة الداخلية أو بالنسبة إلى المنطقة؛ حيث مهّد ذلك كله الأرضية للفوضى التي نشطت في ظلها مجموعات إرهابية؛ مثل: "الاتحاد والشباب"، (وهي الجناح العسكري لاتحاد المحاكم الإسلامية المهزوم).[35] ومع تثبيت دعائم نظام الجبهة الإسلامية القومية في السودان، وجد التطرف الدولي قاعدته الإقليمية الأكثر اتساقاً؛ ومن هنا، كان قرار الجبهة بدعوة أسامة بن لادن إلى السودان في الفترة 1991-1996، منعطفاً على طريق الزجّ بالإرهاب في السياسة الإقليمية.

وقد شكّل تدمير تنظيم القاعدة للسفارتين الأمريكيتين في نيروبي ودار السلام عام 1998، نقطة تحول كبرى بالنسبة إلى المنطقة. وتبع ذلك تفجير أحد الفنادق ومحاولة إسقاط طائرة ركاب إسرائيلية فوق الساحل الكيني في أيلول/ سبتمبر عام 2002. وقد سلطت الحادثتان الضوء على منطقة شرق أفريقيا؛ بوصفها ملاذاً رئيسياً للإرهابيين، وأبرزتا مدى عدم جاهزية تنزانيا وكينيا للتنبؤ بالتهديدات الأمنية الجديدة. وبينما استقطب التوسع الذي شهدته صناعة السياحة في البلدين الكثير من مواطني الغرب، فلم تُبذل جهود جادة لتعزيز الأمن والمؤسسات الوقائية. وأدت عوامل؛ مثل: التسيب عند نقاط التفتيش الحدودية، وانخفاض رواتب أفراد قوات الأمن، وضعف السياسات المتعلقة

بالهجرة، إلى أن يصبح البلَدان عرضة لاختراق المجموعات الإرهابية الخارجية؛ ونتيجة لذلك، أصبحت منطقة شرقي أفريقيا عموماً هدفاً سهلاً للإرهاب.[36]

وإلى جانب التهديدات المرتبطة بالإرهاب، يواجه ساحل شرقي أفريقيا الخطر الجديد المُمثَّل بالقرصنة البحرية التي تنطلق أساساً من الصومال التي يغيب فيها القانون. وقد شهدت الأعوام الخمسة الماضية الكثير من حالات القرصنة التي حظيت بتغطية إعلامية واسعة ضد السفن الدولية، والتي كان بعضها في مهمات إنسانية، بحيث إن السفن التي تعرضت لهجمات على يد القراصنة منذ عام 2007، بلغ عددها 26 سفينة. وبينما يجد القراصنة ملاذاً في الصومال، فإن المشكلة الأساسية تكمن في أن أي دولة من دول المنطقة لا توجد لديها الموارد التي تمكنها من التصدي لقضايا الأمن البحري خلال المستقبل المنظور. ولعل ذلك هو أحد الأسباب التي دعت مجلس الأمن الدولي إلى قبول قرار في حزيران/ يونيو عام 2008، يسمح للدول الأجنبية التي تربطها بالحكومة الصومالية المؤقتة اتفاقيات، بإرسال سفن حربية إلى المياه الإقليمية الصومالية للتصدي للقراصنة، والقرار يسمح لتلك الدول باستخدام الوسائل كافة؛ لوقف عمليات القرصنة على مدى الأشهر الستة التالية؛ أي حتى كانون الأول/ ديسمبر عام 2008.[37]

آليات التصدي للتحديات القائمة

الآليات الإقليمية

تتجلى دائرة اليأس والكوارث في المنطقة من خلال دول مفككة، ومجتمعات ضعيفة، وبيئات اجتماعية واقتصادية هشّة تزداد تدهوراً بفعل حروب من صنع الإنسان. ومن غير الممكن أن تنجح المبادرات الدولية والوطنية للتصدي للتحديات المُمثَّلة بهشاشة الدولة وانعدام الأمن الغذائي والإرهاب على المدى الطويل، من دون قيام مؤسسات إقليمية راسخة تكون مهمتها بناء القدرات الجماعية على حل المشكلات، وإرساء القواعد والمعايير الموحدة إزاء ما يتعلق بالأمن والحوكمة، وتعزيز التكامل الاقتصادي. وعلى الرغم من الجهود المدفوعة خارجياً للنهوض بالمؤسسات والأنماط الإقليمية ومحورتها حول القضايا البيئية والأمنية، فإن تاريخ شرقي أفريقيا يحفل بالمؤسسات الإقليمية الضعيفة. وكما ترى سيرو موارا وسوزان شمايدل، فإنه:

> في ظل الفروق الاجتماعية والاقتصادية، والتباينات المجتمعية، والحدود الجغرافية، كان من الصعب دوماً خلق هوية أمنية إقليمية مستقرة، في منطقة عمل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية "إيغاد". ومن الناحيتين الثقافية والتاريخية، يوجد الكثير من خطوط الصدع التي تخترق المشهد، والتي تم تسييسها بنجاح طوال القرن الماضي. ومن بين تلك الخطوط، الخط بين أفريقيا العربية وأفريقيا السوداء، وهو المرتبط بالخطوط الموصلة بين الثقافتين الإسلامية والمسيحية. وتتصل الخطوط بين ثقافتي المرتفعات والسهول في أحيان كثيرة بالحدود العرقية والسياسية، بينما يرتبط الخط بين الثقافات الرعوية والرعي البدوي عادةً بالخطوط الأخرى المذكورة. وثمة عوامل سياسية؛ مثل: غياب القوة الريادية (على غرار جنوب أفريقيا داخل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ونيجيريا داخل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا)، ووجود اختلافات جوهرية بين أشكال الحكومات الوطنية وأنواع الدساتير الوطنية، وتناقض السياسات المحلية، وظهور أيديولوجيات تتمركز حول الذات.[38]

في عام 1986، أدت المبادرات التي اتخذتها الدول المانحة لمكافحة الجفاف والتصحر إلى تأسيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتصحر، [الاسم الصحيح هو: الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية، المترجم]، وهي الهيئة التي سبقت الهيئة الحالية؛

أي: الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. بيد أنه لم يكن ممكناً إقامة تعاون عملي مستمر بشأن القضايا البيئية في المواقع التي هيمنت فيها الحروب والصراعات المدنية. ومع تزايد التهديدات للأمن البشري، وخصوصاً من حيث الجفاف والفيضانات والمجاعة، انتقل معظم مسؤوليات الهيئة إلى منظمات إنسانية دولية؛ فأدى هذا إلى استمرار تراجع قدرات الأطراف الإقليميين على التجديد في إطار البرامج الإقليمية.

وفي منتصف التسعينيات، توسطت الهيئة، بقيادة كينية، في الحرب الأهلية السودانية؛ حيث استقطبت شركاء دوليين ضمن عملية دامت نحو أحد عشر عاماً، قبل أن يتم توقيع اتفاقية السلام الشامل. كما تصدرت الهيئة مبادرات الوساطة التي تمخضت عنها الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال عام 2004. وقد كانت الهيئة – حتى قبل سقوط الإسلاميين في مقديشو في كانون الأول/ ديسمبر عام 2006 – في مقدمة الجهود الرامية إلى إيفاد بعثة للمساعدة على تهدئة الأوضاع وإحلال الاستقرار في المنطقة. وفي آذار/ مارس عام 2005، اقترحت الهيئة إيفاد بعثة لدعم السلام في الصومال قوامها 10 آلاف جندي، وبتكلفة 500 مليون دولار في السنة الأولى، لكن الاتحاد الأفريقي وافق على قوة أقل حجماً في أيلول/ سبتمبر عام 2006؛ إذ كانت مؤلفة من 8 آلاف جندي بتكلفة تقديرية بلغت 335 مليون دولار في السنة الأولى.[39] ومع تسارع الأحداث في ظل غزو إثيوبيا للصومال، أصدر الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/ يناير عام 2007، تفويضاً بشأن بعثته في الصومال؛ حيث تم في المرحلة الأولى نشر قوة من 1500 جندي من أوغندا. ولم تعرض دول أخرى الإسهام بجنود في البعثة؛ وهو ما يرجع بصورة خاصة إلى تدهور الوضع الأمني في مقديشو.

وعلى الرغم من وجود بعثة دعم السلام والجيش الإثيوبي، فقد واجهت الحكومة الاتحادية الانتقالية صعوبات جمة في إحلال السلام في الصومال، ومما زاد من خطورة الموقف، عودة الإسلاميين بتوجيه من أريتريا؛ وهو ما أضاف تعقيدات جديدة على الحرب الأهلية ذات البعد الإقليمي. وقد استعاد الإسلاميون باسمهم الجديد – التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال، وجناحهم العسكري المعروف باسم "الشباب" – قوتهم في

مقديشو، بما مكنهم من تعطيل عملية إعادة البناء السياسي؛ ونتيجة لتنامي قوة الإسلاميين، بدأت الحكومة الاتحادية الانتقالية الضعيفة بتشجيع من الأمم المتحدة، مفاوضات في جيبوتي في أيار/ مايو عام 2008؛ من أجل الوصول إلى تسوية سياسية.[40] لكن المفاوضات عُطِّلت بسبب إصرار التحالف على انسحاب القوات الإثيوبية، وعدم اعترافه بشرعية الحكومة الاتحادية الانتقالية التي طلبت هي نفسها من مجلس الأمن الدولي نشر قوة دولية لحفظ السلام من 28 ألف جندي؛ للحلول محل القوات الإثيوبية وبعثة دعم السلام، وهو طلب ربما لا يلقى آذاناً صاغية لدى مجتمع دولي منهَك.

وقد أسهم الدور الذي أدته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في السودان والصومال في أن تكتسب الهيئة صفة الجماعة الأمنية الوليدة ذات الإمكانيات لتوحيد المنطقة على أسس تنموية وبيئية وأمنية. وفي إطار أحد أبرز الجهود المبذولة في هذا الصدد، عملت الهيئة، بالتعاون بينها وبين الجهات المانحة، على إرساء نظام للإنذار المبكر في المنطقة. وبالفعل، تم في كانون الثاني/ يناير عام 2000، وضع آلية الإنذار المبكر بالصراعات والاستجابة لها؛ بصفتها الآلية التي ستركن إليها المنطقة في التنبؤ بالصراعات العنيفة وفي الاستجابة لتلك الصراعات، بانتظام وكفاءة وفي الوقت المناسب. وتقوم الآلية على المبدأ الأساسي المُمثَّل بجعل جميع أصحاب المصلحة - أي الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية الأخرى - مشتركين في جمع البيانات ذات الصلة بالصراعات، وبمنع وقوعها. وفي هذا السياق، تعمل الآلية، على المستويين الإقليمي والوطني، مع منظمات المجتمع المدني في سياق المرحلتين الرئيسيتين لجهودها؛ وهما: الإنذار المبكر، والاستجابة المبكرة. وعلى الرغم من إدراك القائمين على الآلية أن منطقة شرق أفريقيا تعاني الصراعات بين الدول، والصراعات داخل الدول، والصراعات بين الجماعات والطوائف المختلفة، فقد اعتمدوا توجهاً تدريجياً، يتم وفقه التركيز حصرياً على الصراعات الرعوية عبر الحدود.[41]

وقد تم الاعتراف بالآلية التي اعتمدتها الهيئة؛ بوصفها أول إطار مؤسسي شامل بشأن الإنذار المبكر بالصراعات والاستجابة لها في أفريقيا، انطلاقاً من الموارد المتنوعة المتاحة

للأطراف من غير الدول، [أو الذين ليست لهم صفة الدولة].[42] وعلى الصعد الأخرى للمشاركة، سعت الهيئة لمواءمة الخلافات السياسية والثقافية. وخلال اجتماع وزاري عُقد في أيلول/ سبتمبر عام 2003، حول المشردين داخلياً في الإقليم الفرعي للهيئة، سعت الدول الأعضاء لتكثيف «الجهود الرامية إلى تعزيز الديمقراطية، وسيادة القانون، والحكم السليم، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والقانون الدولي الإنساني؛ لضمان تحقيق الاستقرار والأمن في الإقليم الفرعي».[43]

ومع ذلك، تم تعطيل عمل الهيئة؛ بسبب الصراع الداخلي بين إثيوبيا وأريتريا، وهو الذي أصاب عمل الهيئة بالشلل على المستويات العليا؛ فإثر نزاع مرٍّ حول الصومال خلال قمة للهيئة، عُقدت في نيسان/ إبريل عام 2007 بنيروبي، علقت أريتريا عضويتها في المنظمة، وألقت باللائمة على إثيوبيا والولايات المتحدة لتدخلهما في الصومال. والأهم من ذلك، أن الهيئة وجدت نفسها في منافسة؛ من أجل اجتذاب الأعضاء والاهتمام في ظل عودة جماعة شرق أفريقيا التي تضم كلاً من: أوغندا وكينيا وتنزانيا وبوروندي ورواندا. وبينما تظل أوغندا وكينيا لاعبين أساسيين في الهيئة، فقد حولتا انتباههما بصورة متزايدة نحو تعزيز الروابط بينهما في مجالَيْ التجارة والبنى الأساسية، انطلاقاً من علاقاتهما التاريخية.

يمثل الإقليم إحدى الدعائم الأساسية للنظام الصاعد للاتحاد الأفريقي في مجال حفظ السلام، من خلال "لواء الاحتياطي في شرق أفريقيا" EASBRIG، وهو القوة الاحتياطية الأفريقية ASF. لكن، كان هناك جدل بشأن المقر المؤسسي للواء من خلال الرغبة في جعل أكبر عدد من الدول من خارج الإقليم الفرعي للهيئة مشتركاً. وبينما يرى الاتحاد الأفريقي - كما يلاحظ مولوجيتا - قيام التجمعات الاقتصادية الإقليمية؛ بوصفها نقاط الارتكاز في عمل القوات الإقليمية الفرعية في شرقي أفريقيا، فإنه:

> ما من تكتل إقليمي يضم جميع الأعضاء المفترضين في لواء الاحتياطي في شرق أفريقيا. ففي هذه المنطقة، يستطيع كل من: جماعة شرق أفريقيا EAC، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي COMESA، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية أن تطالب بأداء المهمة ... لكن في منطقة شرق أفريقيا، لا جماعة شرق أفريقيا، ولا السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي تملكان التفويض، أو البنية التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بقضية السلم والأمن؛ لذلك، تم إصدار قرار بأن يناط هذا الدور بالهيئة الحكومية الدولية

المعنية بالتنمية، وإن كان ذلك على أساس مؤقت. إن الجدل بشأن أي المنظمات الإقليمية الفرعية عليها أن تقود عمل لواء الاحتياطي، لم يستند إلا نادراً إلى النية الأصلية للاتحاد الأفريقي.[44]

وبالإضافة إلى أعضاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، يضم اللواء كذلك: جزر القمر، وسيشل، وموريشيوس، ومدغشقر. وقد سعى اللواء منذ تأسيسه في شباط/ فبراير عام 2004، لوضع الخطط لتدريب ما مجموعه 3 آلاف جندي استعداداً لنشرهم في العمليات المستقبلية.

الآليات الدولية

شاركت الأمم المتحدة في التصدي لقدر متصاعد من المشكلات المتعلقة بإخفاق الدول إلى جانب إحلال السلام في المنطقة. وقد أتاحت بعثة الأمم المتحدة في السودان فرصة فريدة للمجتمع الدولي للإسهام في تنفيذ اتفاقية السلام الشامل. وعلى الرغم من التأخر في نشر البعثة، فهي قائمة على تنفيذ الاتفاقية، وعلى تسهيل العودة الطوعية للاجئين والمشردين، وعلى تقديم العون لجهود إزالة الألغام، إلى جانب الإسهام في الجهود الدولية الرامية إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وعلى غرار جميع بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، فإن بعثة الأمم المتحدة في السودان ربما لا يتوافر لها في أي وقت جميع الموارد اللازمة للتصدي للتحديات كافة، ضمن المهمة المكلفة بها. لكن وجودها – مع ذلك – يؤكد التزام المجتمع الدولي بتحقيق مرحلة انتقالية سلمية في السودان. وكذلك هي الحال بالنسبة إلى البعثة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وهي التي حلت محل البعثة الأفريقية في السودان؛ فقد خولها المجتمع الدولي، في تموز/ يوليو عام 2007، دعم تنفيذ اتفاق السلام في دارفور وحماية موظفيها والمدنيين. وقد واجهت البعثة – حتى قبل انتشارها – مشكلات هائلة تعود أساساً إلى رفض الخرطوم السماح بدخول القوات غير الأفريقية، وإن بدت إشارات مستمرة بانفراج الأزمة ما بين الخرطوم والمجتمع الدولي. ولكن على عكس بعثة الأمم المتحدة في السودان، تواجه البعثة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وضعاً غير مستقر، من خلال السعي للمحافظة على سلام هشّ، وحماية المدنيين في ظل غياب القدر الكافي من الموارد؛ لإحداث

فرق حقيقي على الأرض.[45] وبينما أنفق المجتمع الدولي - وهو أمر يمكن فهمه - موارد ضخمة على المشكلات الإنسانية في دارفور، وعلى نشر قوات حفظ السلام، فهو لم يقم بالكثير من أجل إيجاد حل سياسي دائم للأزمة؛ فالصراع في دارفور هو صراع سياسي بالأساس؛ ومن ثم فهو يتطلب حلاً من خلال مبادرات دبلوماسية جريئة تفضي إلى اتفاق يمكن تطبيقه.

وقد دارت المشاركات الدولية الأخرى في شرق أفريقيا حول التهديدات الناتجة من الإرهاب؛ فقد شعرت الولايات المتحدة وأطراف خارجيون آخرون بالقلق من أن الدول الضعيفة ذات السيادة المقسمة، تهيِّئ البيئة المثالية لعمل المجموعات الإرهابية، وسعت لإيجاد السبل الكفيلة بتعزيز مقومات الأمن والتنمية لدى دول المنطقة.[46] وتشمل المجموعات الإقليمية التي تم تحديدها بسبب وجود روابط وثيقة بينها وبين الإرهاب الدولي: حركة الجهاد الإسلامي الأريترية، والجبهة الوطنية لتحرير أوغادين في إثيوبيا، و[حركة] الاتحاد، وحركة الشباب التي هي أحدث عهداً في الصومال. ولعل المبادرة الإقليمية الأكثر شهرة في مجال مكافحة الإرهاب، هي قوة التدخل المشتركة في القرن الأفريقي بقيادة الولايات المتحدة، وهي التي تضم كلاً من: جيبوتي وأريتريا وإثيوبيا وكينيا وتنزانيا وأوغندا. وانطلاقاً من الفرضية القائمة على أن المنطقة هي مسرح لصراعات متشابكة ودول ضعيفة وفاشلة وفساد مستشر وفقر مدقع، فقد قامت الولايات المتحدة عام 2002، بتشكيل هذه القوة - ومقرها في جيبوتي - بهدف ردع التهديدات الإرهابية النابعة أساساً من: الصومال وكينيا واليمن، واستباقها، وإجهاضها. وتشمل مجالات عمل القوة: مكافحة الإرهاب، وضبط الحدود، وتنفيذ القانون، والتحقيق الجنائي، وتأمين المطارات.[47]

وثمة جهود تكميلية أخرى بُذلت؛ من أجل بناء القدرات الإقليمية في مجال مكافحة الإرهاب؛ فعلى سبيل المثال، تُعقد اجتماعات دورية بين المسؤولين الأمنيين في شرق أفريقيا لاستحداث آليات بشأن تقاسم المعلومات الاستخبارية، (إزاء ما يتعلق بالإرهاب)، وطرح مقترحات؛ من أجل اعتماد قوانين موحدة في مجال مكافحة الإرهاب؛ بما من شأنه

الحيلولة دون لجوء من يُشتبه في ضلوعهم في الإرهاب من دولة إلى أخرى. كما التقى مديرو الأجهزة الاستخبارية في ثلاثة عشر بلداً أفريقياً، في حزيران/ يونيو عام 2004 بكينيا؛ لتطوير استراتيجية مشتركة لمكافحة الإرهاب، وتوصلوا إلى توافق في الآراء بشأن استراتيجية لمواءمة بناء القدرات والاستثمار في التقنيات الجديدة والتدريب والتشريعات؛ لشنّ الحرب على الإرهاب، ومن أجل تكريس تلك المبادرات، وضعت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية برنامجاً مدته أربع سنوات، لبناء القدرات في مواجهة الإرهاب في حزيران/ يونيو عام 2006؛ بهدف تعزيز التعاون الأمني بين الدول الأعضاء بشأن قضايا الإرهاب.[48]

السيناريوهات والتوصيات

يعتمد محتوى السيناريوهات على المديين القصير والمتوسط لمواجهة التحديات الأمنية المعقدة في شرقي أفريقيا أساساً، على كيفية تسوية الصراعات الحالية والمستمرة. وخطوط الصدع الإقليمية التي يمكن أن تخلق المزيد من الكوارث، أو تتمخض عن المزيد من فرص الانتعاش والازدهار؛ هي: الصومال والسودان وإثيوبيا وأريتريا. وبما أن عواقب تلك الصراعات ستكون حاسمة بالنسبة إلى حجم البيئة الأمنية الإقليمية الأوسع، وكذلك إلى أساليب المشاركة الخارجية في المنطقة، فهي تستحق اهتماماً خاصاً في هذا الجزء من الدراسة.

السيناريوهات "الأسوأ"

يُعد الصراع الصومالي نموذجاً للفوضى في شرق أفريقيا، وهو بذلك قد يستمر من دون حسم فترة قادمة تتراوح ما بين خمسة أعوام وعشرين عاماً. وتوجد شواهد بالفعل على أن المحاولات العسكرية الإثيوبية لإحلال الاستقرار في الصومال ربما لا تكلل بالنجاح، وعلى أن الحكومة الاتحادية الانتقالية قد تنهار بسبب تعاظم قوة الإسلاميين الذين قد يستخدمون المساعي الجارية في جيبوتي لإقرار السلام؛ من أجل إعادة تنظيم أنفسهم، تمهيداً لشن هجوم جديد على مقديشو. ومع تصاعد العنف في مقديشو، قد تفتر مشاركة الاتحاد الأفريقي بما يؤدي إلى انسحاب بعثة الأمم المتحدة في الصومال، وهي التي تقودها أوغندا. وفي غياب التعزيزات من الأمم المتحدة (وهو سيناريو غير محتمل)، فإن البعثة لن يُكتب لها البقاء في الصومال. وفي تلك الحالة، ستصبح الأزمة الإنسانية في الصومال متفاقمة، بما سيسهم في هروب السكان وزيادة بؤسهم، وستكون عودة الإسلاميين بمنزلة الكارثة بالنسبة إلى المنطقة؛ نظراً إلى زيادة الاحتمالات بتبنيهم أجندة تحريرية وحدوية ضمن إطار ديني صارم.

إن السيناريو الأسوأ بالنسبة إلى السودان نجده ممثلاً بانهيار اتفاقية السلام الشامل؛ بسبب خوف الخرطوم من استقلال الجنوب، ولا ينطوي استمرار هيمنة الرئيس عمر البشير وحزب المؤتمر الوطني على علامات إيجابية بشأن مرحلة انتقالية تنتهي بانفصال الجنوب. وقد يلجأ الحزب من جديد إلى النزعة الإسلامية، من حيث هي أسلوب لحشد الشمال، إذا شعر القائمون عليه؛ [أي الحزب]، أن استقلال الجنوب قد يؤدي إلى انكشافهم على القوى التعددية في الشمال؛ أي إضعاف مركزهم. وهذا السيناريو قد يتم تحقيقه؛ لأن الإسلاميين قاموا على مرّ السنين، باستخدام الصراع في الجنوب وسيلةً لتعطيل الإصلاحات السياسية في الشمال. ومن هذه الزاوية، فإن انفصال الجنوب قد يحدث تغييرات جوهرية في سياسة الشمال على نحو ربما لا يكون الإسلاميون مستعدين لتقبُّله. وفي غياب الانفصال الودي، قد ينجرف السودان مجدداً نحو الحرب الأهلية التي ستستنزف طاقات المجتمع الدولي في المستقبل المنظور. والأهم من ذلك، أن تجدد الصراع بين الشمال والجنوب سينذر بتصاعد الصراعات الانفصالية العنيفة في دارفور وفي الشرق. إن السيناريو القائم على استمرار مستنقع الحرب في السودان يصبح قابلاً للتصور، إذا استمرت المجموعة الحاكمة في الخرطوم في تبني النمط الحالي القائم على إملاء شروط اتفاقيات السلام.

ويُمثِّل أحد السيناريوهات الكارثية بالنسبة إلى إثيوبيا وأريتريا بتجدد الصراع الحدودي؛ نتيجةً لخطأ في الحسابات يقترفه أحد الطرفين. وفي تلك الحالة، من غير المحتمل أن تتوقف إثيوبيا عند الحدود، وإنما قد ترغب في إطاحة الحكومة في أسمرة، وتنصيب نظام أكثر طواعية بما يذكر بالعهد القديم للهيمنة الإثيوبية؛ ويعني سيناريو كهذا، العودة إلى سنوات المواجهة وانعدام الاستقرار الإقليمي.

إن عودة الصراعات في تلك الدول الرئيسية ستكون لها نتائج هائلة على الأمن وسبل العيش في شرقي أفريقيا، لعل من بين مظاهرها: تزايد أعداد اللاجئين النازحين، وانعدام الأمن الغذائي، واتساع نطاق تدفقات الأسلحة، والتدهور العام في الأمن البشري. ويضاف إلى ذلك أنه في ظل الإرث المكوّن من مؤسسات ضعيفة بحيث لا يمكنها التصدي لتلك الصراعات، فإن المنطقة ستجد نفسها، بصورة متزايدة، عاجزة عن احتواء التداعيات من تلك الصراعات. ومع انزلاق المنطقة إلى أشكال جديدة من الصراعات فيما

بين الدول، وكذلك داخلها، فإن الجهود المبذولة لإضفاء الحيوية المؤسسية على الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ستبوء بالإخفاق. وعلى الرغم من محاولات تجديد الهيئة وإنعاش جهودها في المجالين الأمني والاقتصادي، فإنها ستواجه خطر التفكك من الداخل.

وقد تستفحل ظاهرة القرصنة قبالة سواحل الصومال، مع انزلاق هذا البلد نحو المزيد من الفوضى. وعلى الرغم من تجدّد الجهود الدولية الرامية إلى التصدي لهذه المشكلة، فإن غياب القدرات البحرية المحلية سيعوق اعتماد استراتيجيات منيعة لإدارة القرصنة والتهديدات البحرية الأخرى. وبالنظر إلى أن أياً من القوى الإقليمية لن يمتلك قوة بحرية يعتدّ بها على مدار الأعوام الخمسين القادمة على الأقل، فإن الاحتمال قائم بأن يبدأ سباق جديد على الموارد البحرية، على امتداد الساحل الشرقي لأفريقيا بين البلدان الغربية والصين والهند؛ وهو ما قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة في السنوات القادمة.

السيناريوهات "الأفضل"

تنطوي السيناريوهات الأفضل بالنسبة إلى المنطقة خلال الفترة القادمة التي تتراوح ما بين خمسة أعوام وعشرين عاماً، على تعزيز قدرات الدول على التعامل بينها وبين الطيف الواسع من القضايا الأمنية على الصعيدين المحلي والإقليمي، وعلى التحول التدريجي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية من مؤسسة محدودة وذات اهتمامات ضيقة إلى جماعة اقتصادية إقليمية قوية، وعلى تحوُّل أسس المشاركة الدولية من تقديم المعونات الإنسانية إلى الإسهام في تحقيق التنمية. وبما أن الأمن على المدى الطويل يعتمد أساساً على وجود دول قابلة للحياة تتمتع بقدر من الاتساق والنظام الداخليين، فإن الجهود الواقعية للتعامل وقضايا الحوكمة ستنبع من عمليات تدريجية ومحلية من المفاوضات والتسويات التي تتمخض عنها مؤسسات طويلة الأجل تعمل على فرض النظام وتحقيق الازدهار.

وبالنظر إلى الأهمية المركزية للصومال في سياق الشواغل الأمنية الإقليمية، فإن عودة الاستقرار السياسي لهذا البلد ستفتح آفاقاً سياسية رحبة أمام المنطقة ككل، كما أن التوصل

إلى تسويةٍ بوساطة دولية بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والإسلاميين والقبائل المتحاربة الأخرى، تعيد الحد الأدنى من مظاهر الدولة الفاعلة، من شأنه أن يحفز إجراء مناقشات لاحقة بين مقديشو والكيانات الصومالية الأخرى، بشأن إقامة ترتيبات كونفيدرالية أو فيدرالية، وهو ما سيستبق النقاش الخلافي بشأن احتمال كون أرض الصومال وبونتلاند تستحقان أن يتم الاعتراف بهما دولياً، أو لا، وسيساعد على الوصول إلى تسوية سلمية للمصادر المتعددة للصراع الذي قد ينشأ مع الانفصال الدائم لتلك الكيانات.

أما ما يخص السودان، فإن السيناريو الأفضل هو الذي يرى ظهور دولة جديدة في جنوب السودان إثر الاستفتاء الذي سيجرى عام 2011. وعندئذٍ، ستقوم الحكومة في جوبا بمفاوضة الخرطوم بشأن قضايا الموارد والحدود، انطلاقاً من مركز أفضل لها من حيث هي كيان ذو سيادة. وقد تؤدي التغيرات في القيادة في الخرطوم بعيداً عن حزب المؤتمر الوطني، وباتجاه العناصر المعتدلة إلى ظهور نخب قيادية أكثر تقبلاً لفكرة استقلال الجنوب وأكثر استعداداً للتفاوض بشأن اتفاقيات ثنائية، حول المجالات المتعددة للاعتماد المتبادل بين الطرفين. ومن المرجح أن يشجع الانتقال السلمي في الجنوب الأحزاب المشاكسة في دارفور كي تخوض مفاوضات مع الحكومة، يتمخض عنها إطار منصف وعادل إزاء ما يخص دارفور؛ ولذلك، فإن مستقبل دارفور يرتبط ارتباطاً وثيقاً بظهور عناصر معتدلة في الخرطوم، تقرّ بأهمية إنهاء الصراع. ومع انفصال الجنوب، سيتعين على الكيانات الأخرى إرساء بنى سياسية، تعتمد المزيد من اللامركزية إزاء ما يتعلق بتوزيع السلطة والموارد، من دون أن يرتقي ذلك إلى درجة الانفصال. إن هناك الكثير من العوامل المشتركة بين المحافظات السودانية الشمالية بما يمكّنها من التعايش ضمن ترتيب كونفيدرالي، يقوم على أساس من التعددية والتقاسم العادل للموارد.

السيناريوهات "الوسطية"

تفترض هذه السيناريوهات أنه بينما لا يُتوقع أن يتم، خلال الفترة ما بين الأعوام الخمسة والأعوام العشرين القادمة، تحقيق تحولات كبيرة على صعيد حل الصراعات القائمة، فإن من المحتمل أن تشهد تلك الفترة بعض التحسن؛ ويعني ذلك أنه باستثناء

المفاجآت، فإن الأطراف والأحداث التي تؤثر في الأمن ستظل مستقرة نسبياً بما لا يتيح إلا مجالاً ضيقاً للتجريب والتغيير؛ ففي الصومال على سبيل المثال، سيستمر الوضع الحالي القائم على حكومة انتقالية ضعيفة تدعمها قوة أفريقية ناشئة وجيش إثيوبي، على الرغم من تصاعد التهديدات الأمنية، وربما سيعتمد البقاء الضعيف للحكومة الاتحادية الانتقالية على عجز معارضيها الإسلاميين عن اكتساب القوة الكافية لإطاحتها. ويسلِّم هذا السيناريو، في الوقت ذاته، بأن ارتباط الإسلاميين بالمجموعات الإرهابية قد يجعل من المستحيل على المجتمع الدولي أن يسمح لهم بالعودة إلى السلطة. [وضع هذا السيناريو قبل أن يصبح شيخ شريف رئيساً للصومال، وقبل أن تصبح المواجهات بين الإسلاميين أنفسهم؛ أي من هم في السلطة وفي المعارضة، المحرر]. وفي ظل الضبابية التي يتسم بها الوضع السياسي في مقديشو، من المحتمل أن تواصل أرض الصومال بناء هياكل الدولة والأمة لديها؛ سعياً لنيل الاعتراف الدولي بها، ومع استمرار الحكومة في هارجيسيا في التوسيع الخفي لروابطها الدولية والإقليمية، فهي ربما لا تحتاج ولو إلى التصويت على اعتراف الاتحاد الأفريقي أو الأمم المتحدة بها. وفي السودان، قد ينطوي سيناريو للوضع القائم بشأن اتفاقية السلام الشامل على إرجاء الاستفتاء بشأن الجنوب إلى حين تسوية القضايا المتعلقة بالحدود والقضايا الأخرى التي تسبب حالياً، توتراتٍ بين الشمال والجنوب. ومع تأخر الطرفين بدرجة كبيرة في تنفيذ الجدول الزمني المتعلق بالاستفتاء، من المحتمل أن يميل عناصر من الطرفين إلى الإبقاء على الوضع القائم، طريقةً لإرجاء القرارات بشأن الترتيبات السياسية والاقتصادية المستقبلية. وقد تسعى الخرطوم بصورة خاصة؛ لاستمرار الإطار السياسي القائم في إطار كسب المزيد من الوقت، لإيجاد حل بشأن دارفور، يتماشى وأهداف منع المزيد من الضغوط الانفصالية في الشمال.

أما بالنسبة إلى أريتريا وإثيوبيا، فربما سيؤول النزاع الحدودي إلى تسوية تجلب استقراراً حذراً، في إطار حالة من اللاسلم واللاحرب، بصرف النظر عن التغيرات المستقبلية التي قد تطرأ على القيادات في كلا البلدين. وبينما يحرص زعيما البلدين على استمرار الوضع القائم، فإن هذا الوضع قد يصبح هو الوضع "الطبيعي"، بما يحول دون ظهور نتائج بديلة. ويعتمد هذا السيناريو - كذلك - على مدى الصبر الذي

ستتحلى به الأمم المتحدة، وهي التي أعربت مؤخراً عن عدم رضاها عن الجمود إزاء ما يخص تعليم الحدود. وباستثناء انسحاب الأمم المتحدة من العملية، فإن الوضع قد يستقر على المدى الطويل وفق نموذج قبرص الذي تشارك فيه الأمم المتحدة منذ عقود.

وأما ما يتعلق بقضايا الحوكمة في الدول الأخرى بالمنطقة، فإن سيناريوهات الوضع القائم تشير إلى استمرار التكريس المؤسسي للتعددية وللمشاركة، وسيستمر تأثير تحديات الحوكمة التي تعكس خلافات عرقية ومجتمعية لم تجد طريقها إلى الحل، بدرجة ملحوظة في الاستقرار في شرقي أفريقيا؛ فقد أدى الانتشار الواسع النطاق للاستقطاب السياسي عبر المنطقة، إلى تعزيز الاتجاهات التي ظهرت منذ أواخر تسعينيات القرن العشرين، والتي منيت بانتكاسات كبيرة في مكاسب التعددية والديمقراطية؛ ذلك أنه قبل التداعي الذي شهدته كينيا، شهدت إثيوبيا وأوغندا انتكاسات مهمة في العملية الديمقراطية لديها؛ فأدى هذا إلى موجة واسعة من خيبة الأمل والسخط. لكن في ظل غياب البدائل الممثَّلة بزعامات قوية تبرز من بين صفوف الشعب، من غير المحتمل أن تؤدي الضغوط الجماهيرية إلى زعزعة استقرار تلك الأنظمة؛ وهو ما سيتيح للحكومات القائمة حيزاً أوسع للمضي في مسيرتها المتثاقلة. وتشير الاتجاهات المستقبلية إلى استمرار الصراع بين أنظمة ديمقراطية ضعيفة، ومحنٍ اجتماعية واقتصادية جديدة، وسخط متزايد لدى المواطنين من تجارب ديمقراطية منقوصة.

وضع قائم يميل إلى التدهور

تفترض هذه السيناريوهات أن تستمر الأمور على ما هي عليه عبر مناطق الصراع في المنطقة، على أن تشهد تدهوراً على المديين القصير والمتوسط؛ فعلى سبيل المثال - بالنسبة إلى السودان - قد يستمر الضعف الذي يتسم به الإطار الناجم عن اتفاقية السلام الشامل دون تباطؤ؛ وهذا سيقلص فرص الحوار بشأن القضايا الخلافية؛ مثل: آبيي وتقاسم الدخل. وبينما يمكن الشمال والجنوب التعايش في ظل هذا الوضع القائم، فإن الخطر يكمن في أن غياب الحوار المجدي بين الأطراف بمرور الوقت، سيؤدي إلى فقدانهم القدرة على تنفيذ الأحكام الأصعب، ضمن اتفاقية السلام الشامل. وقد بدأ هذا السيناريو

يُكشَف بالفعل مع تراجع الاهتمام لدى الأطراف الدوليين، وخصوصاً الأمم المتحدة والدول الغربية والاتحاد الأفريقي، بجمع الأطراف السودانيين من جديد؛ بهدف إعادة الحياة للاتفاقية. ويرجع الجمود والشلل اللذان أصابا العمل الدولي بشأن السودان جزئياً، إلى الشعور بالإرهاق من تدخل لا يبدو أنه يحدث أي فرق مهم في سلوك الأطراف المعنيين وتحركاتهم على الأرض؛ فقد تلقت المساعي الرامية إلى استئناف المفاوضات بشأن دارفور على سبيل المثال، ضربة قاضية عندما قررت حركة العدالة والمساواة شنّ هجوم خاطف، ولكنه مخفق على أم درمان في أيار/ مايو عام 2008، وقد أعطى هذا الهجوم الخرطوم أداة دبلوماسية ملائمة كي تحافظ على الوضع القائم، والممكن إدارته، في دارفور، وكي تؤجل أي مفاوضات محتملة، وكي تعطل الانتشار الكامل لأفراد البعثة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وسواء بالنسبة إلى الخرطوم أو حركة العدالة والمساواة، فإن هذا الوضع يمكن تحمله في المستقبل المنظور، لكنه يفاقم الصعوبات التي يواجهها الأطراف الدوليون كي يواصلوا مشاركتهم الجادة في إيجاد حلول سلمية للمشكلة.

أما ما يتعلق بالصومال، فإن التدهور التدريجي للوضع القائم يعني استمرار المفاوضات مدة طويلة لإيجاد تسوية سلمية، وهو ما يذكّرنا بالمحادثات الماراثونية التي أجريت في كينيا بين الأطراف الصوماليين، والتي استمرت على مدار معظم سنوات التسعينيات. وقد تكون محادثات جيبوتي بداية جولة جديدة من المفاوضات التي تُجرى؛ لإعطاء الانطباع بوجود تحرك باتجاه المصالحة، يتخلله المزيد من حلقات العنف. وقد يناسب السيناريو القائمُ على مزيج من الحرب والسلام، الوكلاءَ الرئيسيين في الصراع الصومالي، وهم الإثيوبيون والأريتريون؛ إذ إنه سيتيح لهم إعادة تنظيم استراتيجياتهم العسكرية والسياسية في التعامل بينهم وبين حلفائهم القبليين في الصراع الصومالي. إن الأمر الأكثر خطورة، هو أن هذا السيناريو يرتكز على الحقيقة التي مفادها: أن أياً من الفصائل الصومالية لن يحصل على الاستقلال عن رعاته الإقليميين في المستقبل بما يمكن من إبرام اتفاقيات مع الفصائل الأخرى. ومن دون هذا الاستقلال، سيظل الأطراف الصوماليون مرتبطين على الدوام بالتطورات السياسية لدى رعاتهم، بما سيضر بالسلام على المدى الطويل.

ولن تشهد مشكلات الضعف البيئي والضعف الإيكولوجي عبر أرجاء المنطقة تغيراً جذرياً في ظل استمرار الصراعات الدائرة من دون تناقص، ومع غياب الجهود الإقليمية الجديدة التي تركز على تلك القضايا. ولكن في المستقبل القريب، قد تشهد الأمور تدهوراً ملحوظاً، وخصوصاً في الوقت الذي يؤدي فيه ظهور أزمة الغذاء العالمية مثلاً، إلى إضعاف قدرة الأطراف الدوليين على الاستجابة لتلك الأزمات على سبيل المثال، كما فعلت في السابق. ويوجد قبول متزايد بأن المؤسسات الدولية، وخصوصاً الوكالات الإنسانية، ربما لا تجد الموارد اللازمة لإدارة الموجات الجديدة من اللاجئين جراء الصراعات المتفاقمة في الصومال ودارفور. وتلك مشكلة قد تتفاقم في الوقت الذي يتعرض فيه المانحون الدوليون لضغوط داخلية متزايدة للانسحاب من المهمات الطارئة والإنسانية. ويشير النزوح الجماعي للصوماليين إلى مخيمات اللاجئين الجديدة في اليمن وإلى دول خليجية بالفعل إلى تنامي السخط تجاه الاستجابة الإنسانية الدولية في البلدان التي كانت تستضيف تقليدياً هؤلاء اللاجئين. وعلاوة على ذلك، ومع انضمام بلد؛ مثل: كينيا إلى مجموعة الدول التي تنطلق منها موجات اللاجئين والمشردين داخلياً، من غير المحتمل أن يميل اللاجئون الصوماليون إلى الاستقرار في المخيمات الكينية.

التوصيات

1. إن ضعف الدول هو السبب الرئيسي وراء معظم الصراعات في شرقي أفريقيا. ولا بد أن تسعى الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لتعزيز قدرات الدول؛ بوصفها جهات مهمتها إحلال النظام وتحقيق الازدهار. ولا يُشترط أن تعيد دول شرق أفريقيا اكتشاف سبل إرساء قواعد الدولة؛ فالساحة الدولية مليئة بالأمثلة على الاستراتيجيات الرامية إلى الحدّ من هشاشة الدول، وإلى تكريس الاستقرار.

2. هناك دور يتعين على الأمم المتحدة والأطراف المانحين الآخرين أن يؤدوه في مساعدة دول شرقي أفريقيا على التعامل بينهم وبين المشكلات التي تتجاوز الحدود الوطنية؛ مثل: التحديات البيئية والإيكولوجية، وتدفقات اللاجئين، والقرصنة، والتهديدات الإرهابية. بيد أن المشاركة الدولية المستمرة في معالجة تلك القضايا تحد من قدرات

الأطراف الإقليميين على بناء قدراتهم المحلية؛ ولذلك، فإن المشاركة الدولية يجب أن تكون استراتيجية ومحدودة ومقيدة زمنياً، بما يفسح المجال للعمليات الداخلية لحل المشكلات على المستوى الإقليمي.

3. على دول المنطقة أن تعيد النظر في نمط بناء مؤسساتها، بحيث تبتعد عن ظاهرة تعددية المؤسسات، وازدواجيتها الموروثة من عقود سابقة، وتتجه نحو إرساء مؤسسات تتميز بالمزيد من وضوح الأهداف، والتركيز على الجوانب العملية والوظيفية. وعلى العموم، فإن المؤسسات الاقتصادية الإقليمية، تتيح أساساً أكثر استقراراً؛ من أجل السلام والأمن على المستوى الجماعي.

خاتمة

يتضح مما سبق أن التهديدات للأمن في شرقي أفريقيا تنبع من مصادر عدة، كما أن إيجاد الحلول لتلك التهديدات هو أيضاً، عملية مستمرة تقوم على تجريب مختلف أدوات السياسة العامة. أما النمط المهيمن، فهو أن التهديدات القديمة للأمن - وهي التي أثرت في قدرة الدول على أداء دورها؛ بوصفها جهةً تفرض الأمن وتحقق الازدهار - لم تتراجع أمام التهديدات الجديدة. وقد اتسمت منطقة شرق أفريقيا - من حيث هي مركب أمني إقليمي - بانعدام الأمن؛ ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى أن الوحدات الأساسية التي يتكون منها ذلك المركب وجدت صعوبة في إدارة متطلبات قيام الدولة والأمة، وفي إدارة القيود على الموارد والقيود البيئية كذلك؛ ونتيجة لذلك، أصبح من الممكن وصف المنطقة وصفاً دقيقاً، بأنها منطقة ظَلَّ فيها وجود الدول مهدداً إما لكونها؛ أي الدول، ضحية حالة انعدام الأمن في الدول المجاورة أو - على النقيض من ذلك - لكونها تشكل هي ذاتها تهديداً لجيرانها. ولكن يلاحَظ أن سلسلة انعدام الأمن التي تتسم بها منطقة شرق أفريقيا تخللتها مراحل من الاستقرار والازدهار، وإن بدت تلك المراحل الآن، هي نفسها أيضاً، صعبة المنال؛ كما يتضح من الاضطرابات السياسية التي شهدتها كينيا مؤخراً.

إن إيجاد آليات دائمة للتصدي للصراعات أمر كثيراً ما يرتبط بمرونة الجماعات والمجتمعات، واستعدادها للدفاع عن نفسها ضد التقلبات التي تشهدها الطبيعة، أو ضد العراقيل التي يضعها الإنسان. بيد أن وضع المؤسسات وقواعد الحوكمة في دول شرق أفريقيا، يقوض قدرة معظم تلك المجتمعات على العمل بفاعلية؛ ومن هنا يأتي تركُّز الكثير من القضايا المختلفة، بدءاً بانعدام أمن الدول والأنظمة وانتهاءً بالضعف البيئي وضعف الموارد، حول طبيعة النظام الإقليمي والنظام السياسي. فقد شهد الأمن البشري في شرقي أفريقيا تدهوراً؛ لأن الدول - بوصفها خط الدفاع الأول عن الأمن - فقدت تدريجياً

قدرتها على أن تصبح مدافعاً يمكنه التنبؤ بالجماعات والمجتمعات. تلك هي القصة الأمنية الكبيرة للانحلال المؤسسي في الصومال، وفي المناطق الحدودية الإقليمية، وفي مناطق الحروب في آبيي ودارفور وأوغادين.

إن المشاركة الدولية الدائمة، منذ الاستقلال، قامت على تكملة المبادرات الوطنية والإقليمية، لا على الحلول محلها في إيجاد الحلول للمشكلات الأمنية المتعددة، كما اعتمدت القضية دوماً على احتمال كون الأطراف الدوليين قادرين على إيجاد لاعبين ومؤسسات من الصلابة، بحيث يصبحون شركاء ذوي مصداقية في حل المشكلات. إن ذلك هو النمط الذي لم يتغير، والذي لا يُحتمل له أن يتغير في المستقبل.

الهوامش

جيلبرت خادياجالا: أستاذ العلاقات الدولية بكرسي جان سموتس، ورئيس القسم في جامعة ويتوترزراند في جوهانسبرج، بجنوب أفريقيا. وقد اشترك مع روث أيوب Ruth Iyob، في تأليف كتاب السودان: السعي الخادع للسلام (Lynne Rienner 2006)، وهو محرر كتاب ديناميات الأمن في منطقة البحيرات العظمى الأفريقية. (Lynne Rienner 2006).

يعرب المعهد الدولي للسلام عن امتنانه العميق للجهات التي تدعم بسخاء برنامج أفريقيا، وهو دعم يعكس الحاجة الواسعة إلى التفكير الابتكاري بشأن إيجاد الحلول العملية للتحديات التي تواجهها القارة. ويَدين المعهد وبرنامج أفريقيا بالعرفان بصورة خاصة لحكومة هولندا، كما يشكر أيضاً مركز كوفي عنان الدولي للتدريب على حفظ السلام، الذي شارك في استضافة ورشة عمل لمؤلفي سلسلة أوراق العمل حول أفريقيا، [وتعد هذه الدراسة إحداها] في أكرا، بغينيا، يومي 11 و12 نيسان/ إبريل 2008.

1. للاطلاع على نقاش بشأن الدول والحدود في شرقي أفريقيا، انظر:

A. C. McEwen, *International Boundaries of East Africa* (Oxford: Clarendon, 1971); Christopher Clapham, "Boundary and Territory in the Horn of Africa," in *African Boundaries: Barriers, Conduits, and Opportunities*, edited by Paul Nugent and A. I. Asiwaju (London: Pinter, 1996), pp. 237-50; Pierre Englebert, Stacy Tarango, and Matthew Carter, "Dismemberment and Suffocation: A Contribution to the Debate on African Boundaries," *Comparative Political Studies* 35, no.10 (2002): 1093-1118; and Gunther Schlee, "Redrawing the Map of the Horn of Africa: The Politics of Difference," *Africa* 73, no.3 (2003): 343-68.

2. للاطلاع على تحليلات حديثة لحروب السودان الكثيرة، انظر:

Ruth Iyob and Gilbert M. Khadiagala, Sudan: *The Elusive Quest for Peace* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2006).

3. انظر:

Lionel Cliffe, "Regional Dimensions of Conflict in the Horn of Africa," *Third World Quarterly* 20, no.1 (1999): 89-111.

4. انظر:

John Drysdale, *Whatever Happened to Somalia?* (London: Haan, 1994); and Anthony Vinci, "An Analysis and Comparison of Armed Groups in Somalia," *African Security Review* 15, no.1 (2006): 76-90.

5. انظر:

John Harbeson, "Ethiopia's Extended Transition," *Journal of Democracy* 16, no.44 (2005): 144-58; Christopher Clapham, "Ethiopian Development: The Politics of Formulation," *Commonwealth and Comparative Politics* 44, no.1 (2006): 137-50.

6. انظر:

Gilbert M. Khadiagala, "Reflection on the Ethiopia-Eritrea Border Conflict," *Fletcher Forum of World Affairs* 23, no.2 (1999): 39-56; Hussein M. Adam, "Eritrea, Somalia, Somaliland, and the Horn of Africa," in *Eritrea and Ethiopia: From Conflict to Cooperation*, edited by Amare Tekle (Lawrenceville, NJ: Red Sea, 1994), pp. 139-68.

7. انظر:

Tanja R. Muller, "State Making in the Horn of Africa: Notes on Eritrea and Prospects for the End of Violent Conflict in the Horn," *Conflict, Security, and Development* 6, no.4 (2006): 207-19.

8. انظر:

Elizabeth Blunt, "US Gives Stark Warning to Eritrea," BBC News, September 8, 2007, available at http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/africa/6985656.stm.

9. .Harbeson, "Ethiopia's Extended Transition."

10. انظر:

United Nations Integrated Regional Information Networks (IRIN), "Ethiopia: UN Warns of Humanitarian Crisis in Somali Region," October 6, 2007, available at www.irinnews.org/report.aspx?ReportId=74666.

11. للاطلاع على مناقشات متميزة بشأن أرض الصومال ومستقبلها، انظر:

Matt Bryden, "Somalia and Somaliland: Envisioning a Dialogue on the Question of Somali Unity," *African Security Review* 13, no.2 (2004): 23-33; and Martin Dornboos, "Somalia: Alternative Scenarios for Reconstruction," *African Affairs* 101, no. 402 (2002): 93-107.

12. للاطلاع على تفصيلات الصراع في السودان، انظر:

Iyob and Khadiagala, *Sudan: The Elusive Quest for Peace*; L.B. Deng, "The Sudan Comprehensive Peace Agreement: Will it be Sustained?" Civil Wars 7, no.3 (2005): 244-57; L.B. Deng, "The Challenge of Cultural, Ethnic, and Religious Diversity in Peace-Building and Constitution-Making in Post-Conflict Sudan," *Civil Wars* 7, no.3 (2005): 244-57.

13. انظر:

Douglas H. Johnson, "Why Abyei Matters: The Breaking Point of Sudan's Comprehensive Peace Agreement?" *African Affairs* 107, no.426 (2008): 1-19; BBC News, "US 'Fears for Sudan Peace Treaty'," October 6, 2007, available at http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/africa/7031899.stm.

14. للاطلاع على تحليلات بشأن السودان ودارفور، انظر:

Khalid Ali el Amin, "Eastern Sudan: Indigenous Conflict Prevention," *Africa Security Review* 13, no.2 (2004): 7-22; John Stompor, "The Darfur Dilemma: U.S. Policy toward the ICC," *Georgetown Journal of International Affairs* 7, no.1 (2006): 111-119; and Shadrack W. Nasongo and Godwin R. Murunga, "Lack of Consensus on Constitutive Fundamentals: Root of the Sudanese Civil War and Prospects for Peace," *African and Asian Studies* 4, no.1-2 (2005): 51-82; and Seth Apiah-Mensah, "The African Mission in Sudan: Darfur Dilemmas," *African Security Review* 15, no.1 (2006): 2-19.

15. للاطلاع على تحليلات حديثة بشأن الدول الثلاث، انظر:

J. Cottrel and Y. Ghai, "Constitution-Making and Democratization in Kenya, 2000-2005," *Democratization* 14, no.1 (2007): 1-25; M. Robinson, "The Political Economy of Governance Reforms in Uganda," *Commonwealth and Comparative Politics* 45, no. 4 (2007): 567-78.

16. انظر:

Jeffrey Haynes, "Religion, Ethnicity, and Civil War in Africa: The Cases of Uganda and Sudan," *The Round Table* 96, no.390 (2007): 305-17; and Anna Borzello, "The Challenge of DDR in Northern Uganda: The Lord's Resistance Army," *Conflict, Security, and Development* 7, no. 3 (2007): 387-415.

17. للاطلاع على شرح أكثر تفصيلاً لهذا المفهوم، انظر:

Mark Duffield, "Governing Borderlands: Decoding the Power of Aid," *Disasters* 25, no.4 (2001): 308-20; and A. I. Asiwaju, "Borderlands in Africa: A Comparative Research Perspective with Particular Reference to Western Europe," in *African Boundaries: Barriers, Conduits, and Opportunities*, edited by Paul Nugent and A. I. Asiwaju (London: Pinter, 1996), pp. 266-72.

18. للاطلاع على تحليلات متميزة بشأن التحديات البيئية التي تواجهها كينيا، انظر:

Colin H. Kahl, "Population Growth, Environmental Degradation, and State-sponsored Violence: The Case of Kenya 1991-93," *International Security* 23, no.2 (1998): 80-119; and Wacieni Kaniaru, "Token Gestures: Lack of True Political Reform in Kenya," *Harvard International Review* 17, no.2 (1995): 40-41.

19. ورد في:

The Economist, "The Horn of Africa: The Path to Ruin," August 10, 2006, pp. 4-6.

20. *The Economist*, "The Horn of Africa."

21. انظر:

All Africa, "Ethiopia: Over 100,000 Children Suffer from Malnutrition," BuaNews (Tshwane), June 3, 2008, available at http://allafrica.com/stories/200806030673.html.

22. *The Economist*, "The Horn of Africa," p.5.

23. انظر:

IRIN, "Ethiopia: Rapid Population Growth Undermining Development," June 21, 2005, available at www.irinnews.org/report.aspx?reportid=54995; and, IRIN, "Ethiopia: High Population Growth Could Slow Development," July 11, 2006, available at www.irinnews.org/report.aspx?reportid=59616.

24. انظر:

Food and Agricultural Organization (FAO), *Horn of Africa: Consultations on Food Security: Executive Summary of Country Reports for Discussion at a Multi-Country Consultation, Nairobi, June 25-26, 2007* (Rome: FAO, 2007).

25. *The Economist*, "The Horn of Africa."

26. انظر:

World Bank, "Horn of Africa Regional Partnership Program," Washington DC, February 17, 2007.

27. انظر:

Africa Peace Forum (APF), *Controlling Small Arms in the Horn of Africa and the Great Lakes Region: Supporting Implementation of the Nairobi Declaration* (Nairobi: APF, December 2005).

28. انظر:

Kennedy Agade Mkutu, "Small Arms and Light Weapons among Pastoral Groups in the Kenya-Uganda Border Area," *African Affairs* 106, no.422 (2007): 47-70; Paul T. W. Baxter, "A View From a Distance," in *African Pastoralism: Conflict, Institutions, and Government*, edited by M.A. Mohamed Salih, Ton Dietz, and Abdel Ghaffar Mohamed Ahmed (London: Pluto, 2003).

29. انظر:

Assefa Jalata, "State Terrorism and Globalization: The Case of Ethiopia and Sudan," *International Journal of Comparative Sociology* 46, nos.1-2 (2005): 79-102.

30. انظر:

Michael Twaddle, "The Bible, the Quran, and Political Competition in Uganda," in *Islamism and Its Enemies in the Horn of Africa*, edited by Alex De Waal (Bloomington, IN: Indiana University Press, 2004), pp. 139-154.

31. انظر:

Kenneth Menkhaus, "Somalia: Next Up in the War on Terrorism?" *Africa Notes Series* no. 6, Washington, DC: CSIS, January 2002.

32. انظر:

Arye Oded, *Islam and Politics in Kenya* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2000), pp. 135-48.

33. للاطلاع على شرح متميز للمشهد السياسي في زنجبار، انظر:

Greg Cameron, "Zanzibar's Turbulent Transition," *Review of African Political Economy* 29, no. 92 (2002): 313-30; and Bruce Heilman and Paul J. Kaiser, "Religion, Identity, and Politics in Tanzania," *Third World Quarterly* 23, no.4 (2002): 691-709.

34. Ibid., pp. 695-97.

35. Vinci, "An Analysis and Comparison of Armed Groups in Somalia," pp. 80-82.

36. انظر:

Gilbert M. Khadiagala, "Kenya: Haven or Helpless Victim of Terrorism?" in *Terrorism in the Horn of Africa* (Washington, DC: United States Institute of Peace, Special Report no. 113, January 2004), pp. 2-4. For broader discussions on Islamism and the war on terror in East Africa see Jeffrey Haynes, "Islamic Militancy in East Africa," *Third World Quarterly* 26, no.8 (2005): 1321-39; and P. Marchesin, "The Rise of Islamic Fundamentalism in East Africa," *African Geopolitics* 6 (2003): 229-240.

37. انظر:

BBC News, "Navies to Tackle Somali Pirates," June 3, 2008, available at http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/africa/7432612.stm.

38. انظر:

Ciru Mwaura, Gunther Baechler, and Bethuell Kiplagat, "Background to Conflicts in the IGAD Region," in *Early Warning and Conflict Management in the Horn of Africa*, edited by Ciru Mwaura and Susanne Schmeidl (Lawrenceville, NJ: Red Sea, 2003), p. 34.
وفي الاتجاه نفسه، يرى مولوجيتا أن «ما يجعل القرن الأفريقي يختلف اختلافاً جوهرياً عن المناطق الأخرى في أفريقيا؛ مثل: جنوب أفريقيا وغرب أفريقيا بما يتميزان به من أطر إقليمية ناجحة، هو مستوى الصراع والمنافسات بين الدول وداخلها». انظر:

Allehone Mulugeta, "Promises and Challenges of a Sub-Regional Force for the Horn of Africa," *International Peacekeeping* 15, no.2 (2008), p. 175.

39. انظر:

IRIN, "Somalia: IGAD to Deploy Peacekeepers Despite Opposition by Faction Leaders," March 15, 2007, available at www.reliefweb.int/rw/RWB.NSF/db900SID/EVIU-6AHJRM?OpenDocument.

40. انظر:

IRIN, "Reconciliation Talks Move Closer in Djibouti," June 3, 2008, available at www.irinnews.org/Report.aspx?ReportId=78533; BBC News, "Envoys seek a Compromise in Somalia," June 4, 2008, available at http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/europe/6942595.stm; and All Africa, "'Ethiopian Army Issue Not Included in Peace Negotiations' – President," Garowe News, April 16, 2008, available at http://allafrica.com/stories/200804170007.html.

41. انظر:

Mwaura and Schmeidl, *Early Warning and Conflict Management in the Horn of Africa.*

42. انظر:

Kasaija Phillip Apuuli, "IGAD's Protocol on Conflict Early Warning and Response Mechanism (CEWARN): A Ray of Hope in Conflict Prevention," in *The Quest for Peace in Africa: Transformations, Democracy, and Public Policy,* edited by Alfred G. Nhema (Addis Ababa: OSSREA, 2004): 173-87.

43. انظر:

IGAD, "Khartoum Declaration: Ministerial Conference on Internally Displaced Persons in the IGAD Sub-region." Nairobi: IGAD Secretariat, p.3.

44. انظر:

Allehone Mulugeta, "Promises and Challenges of a Sub-Regional Force for the Horn of Africa," *International Peacekeeping* 15, no.2 (2008): p.175.

45. انظر:

P.D. Williams, "Military Response to Mass Killing: The African Union Mission in Sudan," *International Peacekeeping* 13, no.2 (2006): 168-83.

46. انظر:

Princeton N. Lyman and Stephen J. Morrison, "The Terrorist Threat in Africa," *Foreign Affairs* 83, no. 1 (2004): 75-86; Walter H. Kansteiner, "Political Reforms are Essential in the Struggle Against Terrorism," *African Geopolitics* 5 (2002); Herman H. Cohen, "The United States should be More Active in Solving African Conflicts," *African Geopolitics* 5 (2002).

انظر أيضاً: استراتيجية الأمن القومي التي تبنتها إدارة بوش عام 2002، والتي تلفت الانتباه، وهي محقة في ذلك، إلا أن التهديدات الموجهة ضد الولايات المتحدة الأمريكية لا تنبع من القوى العظمى الأخرى فحسب، وإنما أيضاً من دول ضعيفة؛ مثل: أفغانستان والصومال.

White House, "The National Security Strategy of the United States of America," September 2002, available at www.whitehouse.gov.

47. انظر:

"Kenya: US General Urges Horn of Africa States to Cooperate with US to Counter Terrorism," FBIS-AFR-2003-0123, January 23, 2003; BBC News, "African Leaders in US Terror Talks," December 6, 2002.

48. انظر:

Mulugeta, "Promises and Challenges for a Subregional Force for the Horn of Africa," p. 177.

مراجع إضافية

Bradbury, Mark. *Becoming Somaliland.* Bloomington, IN: Indiana University Press, 2008.

> *The author details the struggle of Somaliland to obtain statehood and a measure of peace and stability. He points out that Somaliland has achieved remarkable empirical statehood with only a fraction of the resources that South Somalia has.*

Cheadle, Don, and John Prendergast. *Not on Our Watch: The Mission to End Genocide in Darfur and Beyond.* New York: Hyperion, 2007.

> *Two activists speak to the lack of international engagement to protect the vulnerable Darfur civilians against the onslaught of government-sponsored militias. They call for a radical change in policy to avoid the mistakes of Rwanda.*

Deng, Francis M. *War of Visions: Conflict of Identities in Sudan.* Washington, DC: Brookings Institution, 1995.

> *This is an authoritative account of the origins and trajectories of Sudan's civil war from an author with deep knowledge of the actors and issues.*

Ghalib, Jama Mohamed. *The Cost of Dictatorship: The Somali Experience.* New York: Lilian Barber, 1995.

> *This is an eye-witness account of Somali history from the later colonial period through independence and the civil war. It provides an insider's account of the last days of President Mohamed Siad Barre.*

Gurdon, Charles, ed. *The Horn of Africa.* New York: St. Martin's, 1994.

> *This is a collection of essays about the political and economic challenges of nationbuilding in the Horn. There are excellent chapters on the status and viability of Somaliland.*

Iyob, Ruth, and Gilbert M. Khadiagala. *Sudan: The Elusive Quest for Peace.* Boulder, CO: Lynne Rienner, 2006.

> *In this International Peace Academy publication, the authors provide a comprehensive overview of conflicts and conflict resolution in Sudan since the mid-1960s, paying attention to the role of regional and international actors in prodding the Sudanese parties toward peace.*

Johnson, Douglas H. *The Root Causes of Sudan's Civil Wars.* Bloomington, IN: Indiana University Press, 2003.

> *This book was written by one of the foremost historians on the Sudan, who has also had first-hand experience working in the southern Sudan. It is a concise, accessible, and authoritative guide to the civil wars that have plagued the country's modern history.*

Little, Peter D. Somalia: *Economy without a State.* London: James Currey, 2003.

> *An account of how Somalis have coped without a central government. Focusing primarily on livestock trade, the author shows that the lives of some traders improved without interference from the former Somali regime.*

Mburu, Nene. Bandits on the Border: *The Last Frontier in the Search for Somali Unity.* Trenton, NJ: Red Sea, 2005.

> *The author focuses on Somali national identity in eastern Kenya, pointing to the dilemmas of belonging both to Somalia and Kenya.*

van Notten, Michael. *The Law of the Somalis: A Stable Foundation for Economic Development in the Horn of Africa.* Trenton, NJ: Red Sea, 2005.

> *This is an excellent study of Somali customary law, including property law. It recommends that Somalia return to customary legal practices rather than reconstituting the state.*

Pool, David. From *Guerrillas to Government: The Eritrean People's Liberation Front.* Athens, OH: Ohio University Press, 2001.

> *The author provides an account of the transition of the EPLF from a guerrilla movement to a governing party. Although not entirely neutral, given the author's association with the EPLF, the book is a solid discussion of both eras in Eritrean political development.*

Riehl, Volker. *Who is Ruling Sudan? The Role of NGOs in Rebuilding Socio-Political Order.* Uppsala, Sweden: Nordiska Afrikainistutet, 2001.

> *Written during the civil war in the south, the author reveals that the South Sudan People's Liberation Movement (SPLM) focused more on war and fighting than on setting up alternative structures of government, leaving local affairs without organization.*

Rolandsen, Oystein H. *Guerrilla Government: Political Changes in the Southern Sudan during the 1990s.* Uppsala, Sweden: Nordiska Afrikaninstutet, 2005.

The author documents the attempts by the South Sudan People's Liberation Movement (SPLM) to extend its authority across the south and the obstacles it faced.

Sahnoun, Mohammed. *Somalia: The Missed Opportunities.* Washington, DC: United States Institute of Peace Press, 1994.

A personal defense of Ambassador Sahnoun's stewardship of the United Nations Operation in Somalia (UNOSOM) and a trenchant critique of UN Secretary-General Boutros Boutros-Ghali's handling of international involvement in the Somali crisis.

Samatar, Ahmed I., ed. *The Somali Challenge: From Catastrophe to Renewal?* Boulder, CO: Lynne Rienner, 1994.

The authors trace the political events leading to state collapse in Somalia, particularly the role of President Mohamed Siad Barre. Contributors place these themes in the wider frame of conflicts and clan politics. There are also interesting chapters on the consequences of urbanization, environmental degradation, and agrarian structures.

Tvedt, Terje, ed. *Conflict in the Horn of Africa: Human and Ecological Consequences of Warfare.* Uppsala, Sweden: Scandinavian Institute of African Studies, 1993.

The chapters in this volume focus on the human consequences at the local level of conflicts in the Horn of Africa.

Waihenya, Waithaka. *The Mediator: General Lazaro Sumbeiywo and the Southern Sudan Peace Process.* Nairobi: East African Educational Publishers, 2006.

This is an account of the role of Kenyan mediator, Sumbeiywo, during the IGAD negotiations for Sudan. It conveys the mediators' battles with the parties and other external actors involved in the peace process leading to the signing of the Comprehensive Peace Agreement.

Woodward, Peter. US *Foreign Policy and the Horn of Africa.* London: Ashgate, 2006.

This book provides an excellent discussion of the role of the United States in the Horn of Africa, drawing from the author's extensive background in the region.

Woodward, Peter, and Murray Forsyth, eds. *Conflict and Peace in the Horn of Africa: Federalism and Its Alternatives.* Brookfield, VT: Ashgate, 1994.

These are broad-ranging analyses of key political developments in the Horn, with competent surveys on the interaction among politics, economy, environment, and

society. There are also chapters that detail the origins of the Ethiopia-Somalia over the Ogaden region.

Yongo-Bure, Benaih. *Economic Development of Southern Sudan.* Lanham, MD: University Press of America, 2007.

This is an apt survey of key themes relating to Southern Sudanese economy, including the challenges of economic reconstruction and stabilization. Given the few books on this subject, this is an excellent survey of the broader economic issues as the south moves into statehood.

Young, John. Peasant *Revolution in Ethiopia: The Tigray People's Liberation Front, 1975-1991.* Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1997.

The book focuses on why the peasants of Tigray supported the TPLF over the years and how the movement evolved to take power in Ethiopia. The author is very knowledgeable about the TPLF, having lived with them during the liberation struggle.

قواعد النشر

أولاً: القواعد العامة

1. تقبل للنشر في هذه السلسلة الدراسات المترجمة من اللغات الأجنبية المختلفة.
2. يُشترط أن تكون الدراسة المترجمة في موضوع يدخل ضمن اهتمامات المركز.
3. يشترط ألا يكون قد سبق نشر ترجمة الدراسة في جهات أخرى.
4. تصبح الدراسات والبحوث المنشورة في هذه السلسلة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للمترجم إعادة نشرها في مكان آخر.
5. يتولى المركز إجراءات الحصول على موافقة الناشرين الأصليين للبحوث المترجمة.

ثانياً: إجراءات النشر

1. تقدم ترجمة الدراسة مطبوعة من نسخة واحدة.
2. ترفق مع الترجمة صورة من المقالة باللغة المترجم عنها، وبيانات عن المصدر الذي أخذت منه.
3. يرسل مع الترجمة بيان موجز بالسيرة العلمية للمترجم.
4. تقوم هيئة التحرير بمراجعة الترجمة للتأكد من مستواها، من خلال مراجعين من ذوي الاختصاص.
5. يخطر المترجم بنتيجة المراجعة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تسلم البحث.
6. تتولى هيئة التحرير المراجعة اللغوية وتعديل المصطلحات بما لا يخل بمضمون البحث الأصلي أو الترجمة.

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

	العنوان	المؤلف
.1	نحو شرق أوسط جديد، إعادة النظر في المسألة النووية	أفنر كوهين
.2	السيطرة على الفضاء في حرب الخليج الثانية وما بعدها	ستيفن لمباكيس
.3	النزاع في طاجكستان، التفاعل بين التمزق الداخلي والمؤثرات الخارجية (1991- 1994)	جوليان ثوني
.4	حرب الخليج الثانية، التكاليف والمساهمات المالية للحلفاء	ستيفن داجت جاري جي. باجليانو
.5	رأس المال الاجتماعي والاقتصاد العالمي	فرانسيس فوكوياما
.6	القدرات العسكرية الإيرانية	أنتوني كوردزمان
.7	برامج الخصخصة في العالم العربي	هارفي فيجنباوم وجفري هينج وبول ستيفنز
.8	الجزائر بين الطريق المسدود والحل الأمثل	هيو روبرتس
.9	المشاكل القومية والعرقية في باكستان	أبها دكسيت
.10	المناخ الأمني في شرق آسيا	سنجانا جوشي
.11	الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية	وي وي زانج
.12	السياسة الدولية في شمال شرق آسيا...المثلث الاستراتيجي: الصين - اليابان - الولايات المتحدة الأمريكية	توماس ويلبورن
.13	رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية	إعداد: إيرل تيلفورد
.14	العراق في العقد المقبل: هل سيقوى على البقاء حتى عام 2002؟	جراهام فولر
.15	السياسة الخارجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة	دانيال وارنر
.16	التنمية الصناعية المستديمة	ديفيد والاس
.17	التحولات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التحديات والاحتمالات أمام أوربا وشركائها	فيرنر فاينفلد ويوزيف يانج وسفن بيرنيد
.18	جدلية الصراعات العرقية ومشاريع النفط في القوقاز	فيكن تشيتريان
.19	العلاقات الدفاعية والأمنية بين إنجلترا وألمانيا «نظرة تقويمية»	إدوارد فوستر وبيتر شميت

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

.20	اقتصادات الخليج: استراتيجيات النمو في القرن الحادي والعشرين	تحرير: جوليا ديفلين
.21	القيم الإسلامية والقيم الغربية	علي الأمين المزروعي
.22	الشراكة الأوروبية – المتوسطية: إطار برشلونة	آر. كيه. رامازاني
.23	رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية (2)	إعداد: إيرل تيلفورد
.24	النظرة الآسيوية نحو دول الخليج العربية	كيه. إس. بلاكريشنان جوليوس سيزار بارينياس جاسجيت سنج فيلوثفار كاناجا راجان
.25	سياسة أوروبا الخارجية غير المشتركة	فيليب جوردون
.26	سياسة الردع والصراعات الإقليمية المطامح والمغالطات والخيارات الثابتة	كولن جراي
.27	الجرأة والحذر في سياسة تركيا الخارجية	مالك مفتي
.28	العولمة الناقصة: التفكك الإقليمي والليبرالية السلطوية في الشرق الأوسط	يزيد صايغ
.29	العلاقات التركية – الإسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية	م. هاكان يافوز
.30	الثورة في الشؤون الاستراتيجية	لورنس فريدمان
.31	الهيمنة السريعة: ثورة حقيقية في الشؤون العسكرية التقنيات والأنظمة المستخدمة لتحقيق عنصري الصدمة والترويع	هارلان أولمان وجيمس بي. ويد
.32	التيارات السياسية في إيران 1981 – 1997	تأليف: سعيد برزين ترجمة: علاء الرضائي
.33	اتفاقيات المياه في أوسلو 2: تفادي كارثة وشيكة	ألوين روير
.34	السياسة الاقتصادية والمؤسسات والنمو الاقتصادي في عصر العولمة	تيرنس كاسي

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

35.	دولة الإمارات العربية المتحدة الوطنية والهوية العربية - الإسلامية	سالي فندلو
36.	استقرار عالم القطب الواحد	وليم وولفورث
37.	النظام العسكري والسياسي في باكستان	تأليف: إيزابيل كوردونير ترجمة: عبدالله جمعة الحاج
38.	إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين الانعكاسات الاستراتيجية والاقتصادية	شيرين هنتر
39.	برنامج التسلح النووي الباكستاني نقاط التحول والخيارات النووية	سمينة أحمد
40.	تدخل حلف شمال الأطلسي في كوسوفا	ترجمة: الطاهر بوساحية
41.	الاحتواء المزدوج وما وراءه: تأملات في الفكر الاستراتيجي الأمريكي	عمرو ثابت
42.	الصراع الوطني الممتد والتغير في الخصوبة: الفلسطينيون والإسرائيليون في القرن العشرين	فيليب فرج
43.	مفاوضات السلام وديناميــة الصراع العربي - الإسرائيلي	عمرو جمال الدين ثابت
44.	نفط الخليج العربي: الإنتاج والأسعار حتى عام 2020	ديرموت جيتلي
45.	انهيار العملية السلمية الفلسطينية - الإسرائيلية: أين الخلل؟	جيروم سليتر
46.	ثورة المعلومات والأمن القومي	تحرير: توماس كوبلاند
47.	القانون الدولي والحرب ضد الإرهاب	كريستوفر جرينوود
48.	إيران والعراق	تشاس فريمان (الابن) وآخرون
49.	إصلاح أنظمة حقوق الملكية الفكرية في الدول النامية: الانعكاسات والسياسات	طارق علمي ومايا كنعان
50.	الأسطورة الخضراء: النمو الاقتصادي وجودة البيئة	ماريان رادتسكي

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

الرقم	العنوان	المؤلف
51.	التصورات العربية لتركيا وانحيازها إلى إسرائيل بين مظالم الأمس ومخاوف اليوم	أوفرا بنجيو وجنسر أوزكان
52.	مستقبل الأيدز: الحصيلة المروعة في روسيا والصين والهند	نيكولاس إيبراشتات
53.	الدور المتغير للمعلومات في الحرب	تحرير: زلمي خليل زاد وجون وايت
54.	مسؤولية الحماية وأزمة العمل الإنساني	جاريث إيفانز ومحمد سحنون وديفيد ريف
55.	الليبرالية وتقويض سيادة الإسلام	عمرو ثابت
56.	الوفاق الهندي - الإسرائيلي	أفرايم إنبار
57.	الفضائيات العربية والسياسة في الشرق الأوسط	محمد زياني
58.	دور تصدير المياه في السياسة الإيرانية الخارجية تجاه مجلس التعاون لدول الخليج العربية	كامران تارمي
59.	أهمية النجاح: الحساسية إزاء الإصابات والحرب في العراق	كريستوفر جيلبي وآخران
60.	الفوز مع الحلفاء: القيمة الاستراتيجية للنموذج الأفغاني	ريتشارد أندريس وآخران
61.	الخروج من العراق: استراتيجيات متنافسة	توماس ماتير
62.	آراء من داخل الشبكة: تأثير المواقع الإلكترونية في الاهتمامات السياسية للشبان	آرثر لوبيا و تاشا فيلبوت
63.	دبلوماسية الصين النفطية في أفريقيا	أيان تايلر
64.	التدخل العسكري والأسلحة النووية: حول المبدأ الأمريكي الجديد بشأن استخدام السلاح النووي	هارالد مولر و شتيفاني زونيوس ترجمة: عدنان عباس علي
65.	العقوبات في السياسة الدولية: نظرة على نتائج الدراسات والأبحاث	بيتر رودولف ترجمة: عدنان عباس علي
66.	اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية	جون ميرشايمر وستيفن والت

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

67.	نهوض الهند	جورشاران داس سي. راجا موهان أشتون بي كارتر سوميت جانجولي
68.	التكاليف الاقتصادية لحرب العراق	تأليف: ليندا بيلمز جوزيف ستيجليتز ترجمة: عمر عبدالكريم الجميلي
69.	إيران النووية: الانعكاسات وطرائق العمل	تأليف: إفرايم كام ترجمة: ثروت محمد حسن
70.	حروب الخليج: مراجعات للسياسة الأمريكية تجاه العراق وإيران	جيمس فيرون راي تقيه
71.	هل يُكرَّر سيناريو مفاعل تموز؟ تقويم القدرات الإسرائيلية على تدمير المنشآت النووية الإيرانية	ويتني راس و أوستن لونج ترجمة: الطاهر بوساحية
72.	رؤيتان للسياسة الخارجية الأمريكية: جمهورية وديمقراطية	رودولف جولياني و جون إدواردز
73.	مقاربات غربية للمسلمين في الغرب وللإسلام السياسي	بول ويلر وروبرت ليكن وستيفن بروك
74.	الدولار واليورو هل يحتم العجز الكبير في ميزان الحساب الجاري الأمريكي ارتفاعاً في قيمة اليورو؟	يوناس دوفيرن كارستن باتريك ماير يوآخيم شايده ترجمة: عدنان عباس علي
75.	القفزة الكبرى إلى الوراء! تكاليف أزمة الصين البيئية	إليزابيث إكونومي
76.	اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية في منطقة آسيا - المحيط الهادي: إشكالياتها ونتائجها	هربرت ديتر ترجمة: عدنان عباس علي

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

	العنوان	المؤلف
77.	إعادة التفكير في المصلحة القومية واقعية أمريكية من أجل عالم جديد	كوندوليزا رايس
78.	الصين المتغيرة: احتمالات الديمقراطية في الداخل والدبلوماسية الجديدة تجاه "الدول المارقة"	جون ثورنتون وستيفاني كلين-ألبراندت وأندرو سمول
79.	التوجه الجديد لليبيا	مولفريد بروت- هيجهامر ورونالد بروس سانت جون
80.	أزمة الغذاء العالمية	أليكس إيفانز ويواخيم فون براون وآخرون
81.	عهد أوباما سياسة أمريكية للشرق الأوسط	ريتشارد هاس ومارتن أنديك ووالتر راسل ميد
82.	اللوبي الهندي والاتفاقية النووية الأمريكية - الهندية	جيسون أ. كيرك
83.	وقت الإغلاق: التهديد الإيراني لمضيق هرمز	كيتلين تالماج
84.	دور حكام الولايات في السياسة الخارجية الأمريكية	صامويل لوكاس ماكميلان
85.	الأزمة المالية العالمية	بن ستيل وستيفن دوناواي
86.	شرق أفريقيا: الأمن وإرث الهشاشة	جيلبرت خادياجالا

قسيمة اشتراك في سلسلة

«دراسات عالمية»

الاسم : ....

المؤسسة : ....

العنوان : ....

ص. ب : .... المدينة: ....

الرمز البريدي: ....

الدولة: ....

هاتف : .... فاكس: ....

البريد الإلكتروني: ....

بدء الاشتراك (من العدد: .... إلى العدد: ....)

رسوم الاشتراك*

للأفراد:	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات:	440 درهماً	120 دولاراً أمريكياً

- ☐ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- ☐ للاشتراك من خارج الدولة تقبل فقط الحوالات المصرفية، مع تحمل المشترك تكاليف التحويل.
- ☐ في حالة الحوالة المصرفية، يرجى تحويل قيمة الاشتراك إلى حساب مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية رقم 1950050565ـ بنك أبوظبي الوطني ـ فرع الخالدية. ص. ب: 46175أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة.
- ☐ يمكن الاشتراك عبر موقعنا على الإنترنت (www.ecssr.ae) باستعمال بطاقتي الائتمان Visa وMaster Card.

لمزيد من المعلومات حول آلية الاشتراك يرجى الاتصال:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

قسم التوزيع والمعارض

ص.ب: 4567أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044445(9712) فاكس: 4044443(9712)

البريد الإلكتروني: books@ecssr.ae

الموقع على الإنترنت: http://www.ecssr.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص.ب: 4567 - أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044541 -2- 971 - فاكس: 4044542 -2- 971

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

ISSN 1682 - 1211

ISBN 978-9948-14-197-6

